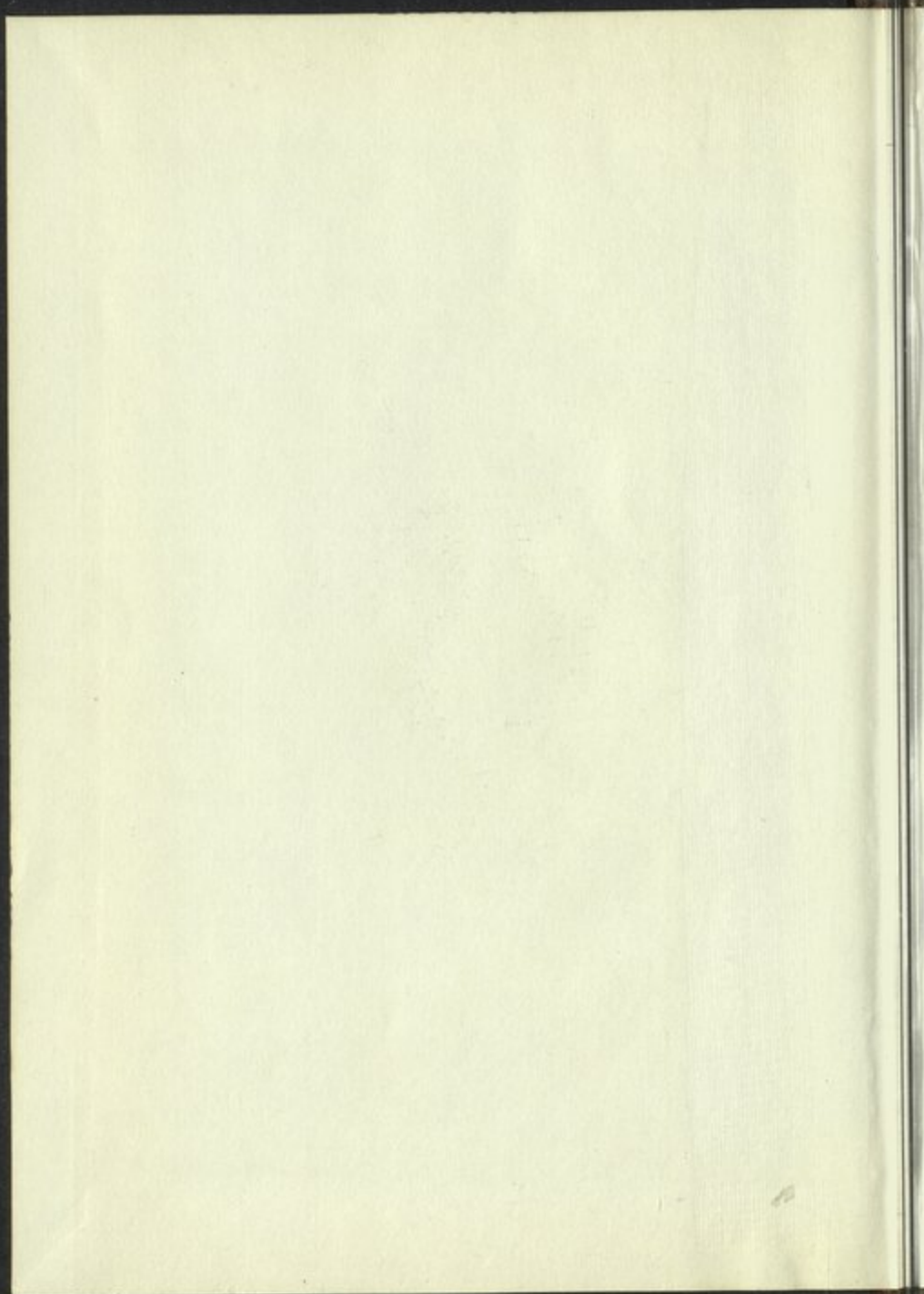
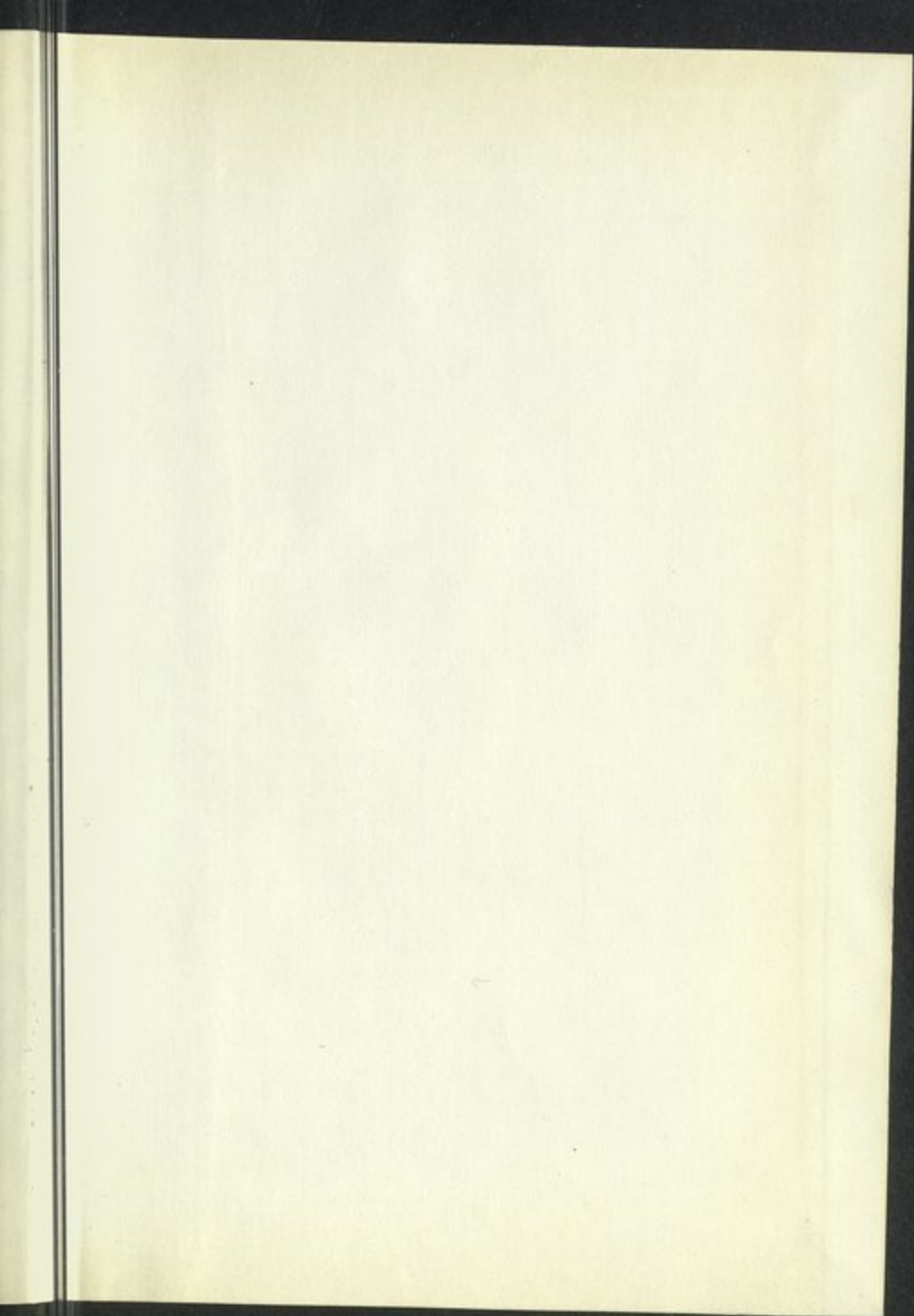
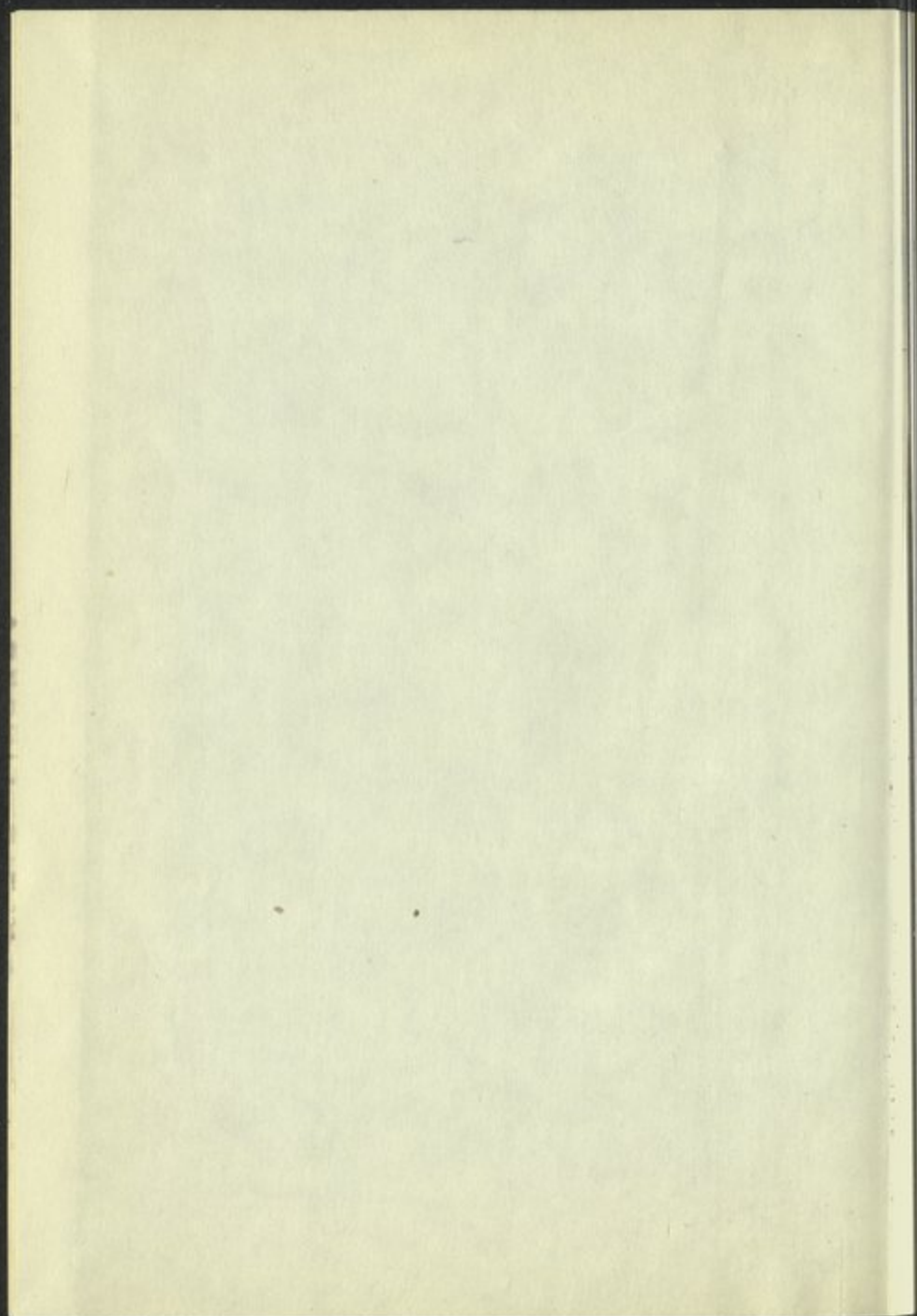


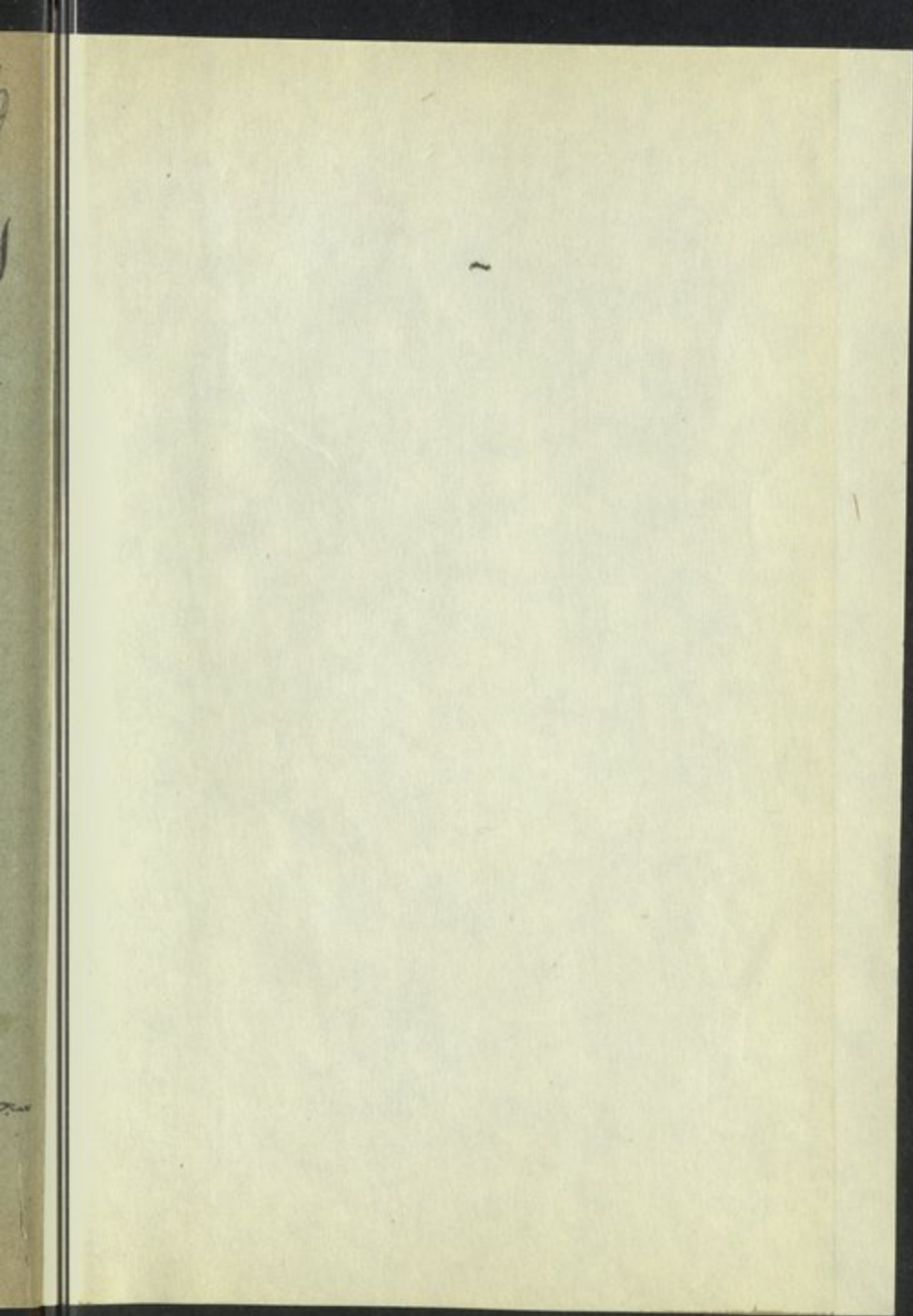
AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT











الجامع العموم عن علم الكلام

للشيخ الامام حجة الاسلام العلامة في المنقول
والمعقول صاحب التأليف الكثيرة في الفروع
والأخلاق والأصول محمد بن محمد بن محمد
ابن أحمد الطوسي أبي حامد الغزالي
المتوفى سنة ٥٠٥ هـ

عنيت بنشرها وتصحيحها والتعليق عليها للمرة الأولى
سنة احدى وخمسين وثلاثمائة وألف

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد بن عبد الله الدمشقي

سجلت بالمحكمة المختلطة * لئلا يتجاسر على طبعها راع السفلة



10
27

مقدمة صاحب التعليق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى بسط الأرضين ورفع السموات وبرأ المخلوقات
فى ستة أيام * ثم استوى على عرشه يدبر الامر فلا يقع فى ملكه
الا ما اراد على اتم نظام * سبحانه وتعالى اتصف بصفات الجلال
والكمال * وتنزه عن سمات خلقه ليس كمثله شئ وهو الكبير المتعال *
أحمده حمد عبد عبد مولاة وأخلص له فى الالهية لاشريك
له ولا معين ولا صاحب ولا والد ولا ولد * وأصلى واسلم على من
ارسل بمحو الشرك وتبديد الأصنام وتحطيم الاوثان ونشر لواء
التوحيد ودفع من حرف الكلم عن مواضعه وكفر وجحد *
وعلى آله وأصحابه الذين اهتدوا بهديه صلى الله عليه وسلم ولقنوا
عقيدتهم من القرآن الحكيم منه آيات محكمات هن ام الكتاب
وأخر متشابهات ، ففهموا محكمه وأمسكوا عن متشابهه ولم يخوضوا فيه
فكان لهم المنزلة الرفيعة والفضل العظيم *

(اما بعد) فيقول ناشر هذه الرسالة المبارك محمد منير بن عبده
 اغا الثقلي الدمشقي صاحب إدارة الطباعة المنيرية حماها الله وصانها
 من كل حاسد وصاحب رزية : قد كثر القيل والقال في هذه الأزمان
 في الخوض في صفات الله تعالى وما هو مذهب السلف والخلف
 والفت في ذلك رسائل ، ولما كان كل خير في اتباع من سلف وكل
 شر في ابتداء من خلف قمت بنشر رسالة الامام حجة الاسلام الغزالي
 المسماة - الجام العوام عن علم الكلام - فانه أتى فيها بمذهب السلف
 والخلف و بين أن مذهب السلف هو العلم والاسلم والاحكم ،
 ولا يخفى على علماء عصرنا مال الامام الغزالي من المكانة لدى علماء
 الخلف ، وعلقت عليها بما تشد الحاجة اليه بعدم مقابلتها وعرضها على
 نسختين * ووجدت الصعوبة في تصحيحها لان غالب نسخها فيه نقص
 وتحريف وتصحيف فجاءت والحمد لله غاية في الصحة . وأسأل
 الكريم ان يوفق الناس الى الرجوع الى ما كان عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم وأصحابه المكرمون واتباعهم المأمونون انه على كل شيء
 قدير وبالإجابة جدير *

إدارة الطباعة المنيرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي تجلى لكافة عبادته بصفاته واسمائه و تبه (١) عقول الطالبين في بيدااء كبريائه و قص أجنحة الأفكار دون حمى عزته و تعالى بجلاله عن أن تدرك الأفهام كنه حقيقته و واستوفى (٢) قلوب أوليائه وخاصته و واستغرق أرواحهم حتى احترقوا بنار محبته و وبهتوا في اشراق أنوار عظمته و خرست ألسنتهم عن الثناء على جمال حضرته إلا بما أسمعه من اسمائه وصفاته * وأنأهم على لسان رسوله محمد ﷺ خير خليقته * وعلى أصحابه وعترته *

(أما بعد) فقد سألتني أرشدك الله عن الأخبار الموهمة للتشبيه عند الرعاع (٣) والجهال من الحشوية الضلال حيث اعتقدوا في الله وصفاته ما يتعالى ويتقدس عنه من الصورة واليد والفم والقدم والنزول والانتقال والجلوس على العرش والاستقرار وما يجري مجراه مما أخذوه من ظواهر الأخبار وصورها، وإنهم زعموا أن معتقدتهم فيه معتقد السلف، وأردت أن أشرح لك اعتقاد السلف وأن أبين ما يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه في هذه الأخبار واكشف فيه الغطاء عن الحق وأميز ما يجب البحث عنه عما يجب الامساك والكف من الخوض فيه، فاجبتك إلى طلبتك متقرباً إلى الله سبحانه وتعالى باظهار الحق الصريح من غير مdahنة ومراقبة جانب ومحافظة على تعصب لمذهب ذي مذهب، فالحق أولى بالمراقبة، والصدق والانصاف أولى بالمحافظة عليه،

(١) في بعض النسخ « وتاهت » وما هنا أنسب بسابق الكلام ولا حقه
 (٢) في نسخة « واستوى » (٣) هو يفتح أوله السفلة من الناس الواحد رعاية

وأسال الله التسديد والتوفيق وهو باجابة داعيه حقيق ، وها أنا أرتب الكتاب على ثلاثة أبواب ، باب في بيان حقيقة مذهب السلف في هذه الأخبار ؛ وباب في البرهان على أن الحق فيه مذهب السلف وأن من خالفهم فهو مبتدع ، وباب في فصول (١) متفرقة نافعة في هذا الفن .

(الباب الأول في شرح اعتقاد السلف في هذه الأخبار)

(اعلم) ان الحق الصريح الذي لامراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف - اعني مذهب الصحابة والتابعين - وها أنا أورد بيان وبرهان فاقول : حقيقة مذهب السلف هو الحق عندنا - ان كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور * التقديس * ثم التصديق * ثم الاعتراف بالعجز * ثم السكوت * ثم الامساك * ثم الكف * ثم التسليم لاهل المعرفة ، أما التقديس فأعني به تنزيه الرب سبحانه وتعالى عن الجسمية وتوابعها ، وأما التصديق فهو الايمان بما قاله ﷺ وأن ما ذكره حق وهو فيما قاله صادق : وانه (٢) حق على الوجه الذي قاله وأراد به ، وأما الاعتراف بالعجز فهو أن يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته . وان ذلك ليس من شأنه وحرفته ، وأما السكوت فان لا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ويعلم أن سؤاله عنه بدعة وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه وأنه يوشك ان يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر ، وأما الامساك فان لا يتصرف في تلك الالفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى والزيادة فيه والنقصان منه والجمع والتفريق بل لا ينطق الا بذلك اللفظ وعلى ذلك الوجه من اليراد والاعراب والتصريف والصيغة ، وأما الكف فان يكف باطنه عن البحث عنه والتفكير

(١) في نسخة « فيه فصول » (٢) في نسخة « فانه »

فيه، وما التسليم لاهله فان لا يعتقدان ذلك ان خفى عليه لمجزه تقذفنى على رسول الله ﷺ أو على الانبياء أو على الصديقين والاولياء فهذه سبع وظائف اعتقد كافة السلف وجوبها على كل العوام لا ينبغي أن يظن بالسلف الخلاف في شىء منها، فلنشرحها وظيفة وظيفة ان شاء الله تعالى»

(الوظيفة الاولى) التقديس ومعناه انه اذا سمع اليد والاصبع في قوله ﷺ: «ان الله خمر طينة آدم بيده»، و«أن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن»، فينبغى أن يعلم أن اليد تطلق للمعنيين. أحدهما - هو الوضع الاصلى - وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة أعنى بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو الا بأن يتنجى عن ذلك المكان، وقد يستعار هذا اللفظ - اعنى اليد - لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلاً كما يقال: البلدة في يد الامير فان ذلك مفهوم وان كان الامير مقطوع اليد مثلاً، فعلى العامى وغير العامى أن يتحقق قطعاً ويقينا أن الرسول عليه السلام لم يرد بذلك جسماً هو عضو مركب من لحم ودم وعظم وان ذلك في حق الله تعالى محال (١) وهو عنه مقدس فان خطرياله ان الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم وان كل جسم فهو مخلوق وعبادة المخلوق كفر وعبادة الصنم كفر لانه مخلوق و كان مخلوقاً لانه جسم فمن عبد

(١) كيف يعتقد هذا شخص يسمع قوله تعالى «ليس كمثل شىء وهو السميع البصير» بل يعتقد أن الله يدا كما أخبرو بالمعنى الذى أرادوه هكذا يقال في كل صفة من صفات الرب جل جلاله بدون تأويل، والمصنف رحمه الله تعالى يقرب ذلك الى اذهاننا فقط في ضرب الامثلة بعد

جسما فهو كافر باجماع الأئمة السلف منهم والخلف، سواء كان ذلك الجسم
كثيفا كالجبال الصم الصلاب أو لطيفا كالهواء والماء، وسواء كان مظلما
كالأرض أو مشرقا كالشمس والقمر والكواكب أو مشفالا لون له كالهواء، أو
عظيما كالعرش والكرسي والسماء، أو صغيرا كالذرة والهباء، أو جمادا كالحجارة
أو حيوانا كالإنسان، فالجسم صنم وذلك بقدر حسنه وجماله أو عظمه
أو صغره أو صلابته وبقائه لا يخرج عن كونه صنما ومن نفى الجسمية
عنه وعن يده وأصبعه فقد نفى العضوية واللحم والعصب وقدم الرب
جل جلاله عما يوجب الحدوث فلنعتقد بعده انه عبارة عن معنى من المعاني
ليس بجسم ولا عرض في جسم يليق ذلك المعنى هنا بصفات الجلال والكبرياء
فان كان لا يدري ذلك المعنى ولا يفهم كنه حقيقته فليس عليه في ذلك
تكليف أصلا، فعرفة تأويله ومعناه ليس بواجب عليه بل واجب عليه
أن لا يخوض فيه كإسائي .

(مثال آخر) اذا سمع الصورة من قوله عليه السلام: «ان الله خلق آدم على
صورته» «واني رأيت ربي في أحسن صورة» فينبغي أن يعلم ان الصورة اسم
مشارك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة في أجسام مؤلفة مولدة مرتبة ترتيبا
مخصوصا مثل الأنف والعين والفم والحد التي هي أجسام وهي لحوم وعظام،
وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة في جسم ولا هو ترتيب في أجسام
كقوله: عرف صورته وما يجري مجراه فليتحقق كل مؤمن ان الصورة في حق
الله لم تطلق لارادة المعنى الأول الذي هو جسم لحمي وعظمي مركب من أنف
وفم وخد فان جميع ذلك أجسام وهيئات في أجسام وخالق الأجسام والهيئات

التي هي الهيئة لا هيئات بل هيئات في أجسام

كلها منزعه عن مشابقتها وصفاتها (١) وإذا علم هذا يقينافهو مؤمن فان خطرله انه أن لم يرد هذا المعنى الذى أزاله فينبغى أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به بل أمر بأن لا يخوض فيه فانه ليس على قدر طاقته لكن ينبغى أن يعتقد انه أريد به معنى يليق بجلال الله وعظمته بما ليس بجسم ولا عرض فى جسم ٥

(مثال آخر) اذا قرع سمعه النزول فى قوله ﷺ (ينزل الله تعالى فى كل ليلة الى السماء الدنيا) فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق اطلاقا يقتضيه الى ثلاثة أجسام. جسم عال هو مكان لسا كنه. وجسم سافل كذلك. وجسم منتقل من السافل الى العالى ومن العالى الى السافل، فان كان من أسفل الى علو سمي صعودا وعروجا ورقيا، وان كان من علو الى أسفل سمي نزولا وهبوطا، وقد يطلق على معنى آخر ولا يقتضيه الى تقدير انتقال وسرعة فى جسم كما قال الله تعالى: (وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) وما رنى البعير والبقر نازلا من السماء بالانتقال بل هى مخلوقة فى الأرحام ولا تزالها معنى لا محالة كما قال الشافعى رضى الله عنه: دخلت مصر فلم يفهموا كلامى فنزلت ثم نزلت ثم نزلت، فلم يرد به انتقال جسده الى أسفل فليتحقق المؤمن قطعا ان النزول فى حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول وهو انتقال شخص وجسد من علو الى أسفل فان الشخص والجسد أجسام والرب جل جلاله ليس بجسم، فان خطرله انه أن لم يرد هذا فما الذى أراد؟ فيقال له: أنت اذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فانت عن فهم نزول الله تعالى أعجز فليس هذا

(١) لأن هذا المثل وشبهه والله يقول ليس كمثله شيء. فاذن كل ما جاء من هذا الباب نعتده ونسبته لله تعالى ونزعه عن المماثلة والمشابهة كما هو مذهب السلف ولا تؤول ونصحف وتنفى كما هو مذهب الجهمية

بعشك فادرجى واشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت واعلم أنه أريد به معنى من المعاني التي يجوز أن يراد به النزول في لغة العرب ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته وإن كنت لاتعلم حقيقة وكيفيته *

(مثال آخر) إذا سمع لفظ الفوق في قوله تعالى : (وهو القاهر فوق عباده) وفي قوله تعالى : (يخافون ربهم من فوقهم) فليعلم أن الفوق اسم مشترك يطلق لمعنيين أحدهما نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى والآخر أسفل يعني أن الأعلى من جانب رأس الأسفل، وقد يطلق لفوقية الرتبة وهذا المعنى يقال : الخليفة فوق السلطان والسلطان فوق الوزير [ويقال دخل فلان على الأمير فجلس فوق فلان] (١) وكما يقال : العلم فوق العمل والصياغة فوق الدباغة والاول يستدعي جسما ينسب إلى جسم (والثاني) لا يستدعيه، فليعتقد المؤمن قطعا أن الاول غير مراد وأنه على الله تعالى محال فإنه من لوازم الأجسام أو لوازم أعراض الأجسام وإذا عرف (٢) نفى هذا المحال فلا عليه أن لم يعرف أنه لماذا أطلق وماذا أريد [وقد خفف الله عنه هذه اللغة، وأمثلة هذا كثيرة] (٣) فقس على ما ذكرناه ما لم نذكره *

(الوظيفة الثانية) الإيمان والتصديق وهو أن يعلم قطعا أن هذه الألفاظ أريد بها معنى يليق بجلال الله وعظمته، وأن رسول الله ﷺ صادق في وصف الله تعالى به فليؤمن بذلك وليؤمن بأن ما قاله صدق وما أخبر عنه حق لا ريب

(١) هذه الزيادة من بعض النسخ الخطية وقد قلنا أن هذا مثل ضربه المصنف تقريرا بالعقولنا والافعال : الله فوق السموات ويشار بالاصبع نحو السماء كما فعل ذلك بحضرة الرسول ﷺ وأقر ذلك، انظر صحيح مسلم (٢) في نسخة «وأن عرف» (٣) الزيادة من النسخة الخطية

فيه وليقل : آمنا وصدقنا . وان ما وصف الله تعالى به نفسه أو وصفه به رسوله فهو كما وصفه . وحق بالمعنى الذى أراد . وعلى الوجه الذى قاله وان كنت لا تنقف على حقيقته ، فان قلت : التصديق انما يكون بعد التصور والايان انما يكون بعد التفهم فهذه الالفاظ اذالم يفهم العبد معانيها كيف يعتقد صدق قائلها فيها ؟ جوابك أن التصديق بالأمور الجملية ليس بمحال وكل عاقل يعلم أنه أريد بهذه الالفاظ معان وان كل اسم فله مسمى اذا نطق به من أراد مخاطبة قوم قصد ذلك المسمى فيمكنه أن يعتقد كونه صادقا مخبرا عنه على ما هو عليه فهذا معقول على سبيل الاجمال بل يمكن أن يفهم من هذه الالفاظ أمور جملية غير مفصلة ويمكن التصديق بها كما اذا قال قائل : في البيت حيوان أمكن أن يصدق دون أن يعرف انه انسان أو فرس أو غيره بل لو قال : فيه شيء . أمكن تصديقه وان لم يعرف ما ذلك الشيء فكذلك من سمع الاستواء على العرش فهم على الجملة انه أريد بذلك نسبة خاصة الى العرش فيمكنه التصديق قبل أن يعرف أن تلك النسبة هي نسبة الاستقرار عليه أو الاقبال على خلقه أو الاستيلاء عليه بالنهر أو معنى آخر من معاني النسبة فأمكن التصديق به (١) وان قلت : فأى فائدة في مخاطبة الخلق بما لا يفهمون ؟ جوابك انه قصد بهذا الخطاب تفهيم من هو أهله وهم الأولياء والراسخون في العلم من العلماء وقد فهموا ، وليس من شرط من يخاطب العقلاء بكلام أن يخاطبهم بما ينهم الصبيان ، والعوام بالاضافة الى العارفين كالصبيان بالاضافة الى البالغين ولكن على الصبيان أن يسألوا البالغين عما يفهمونه وعلى البالغين أن ينجيوا الصبيان بأن هذا ليس من شأنكم ولستم من أهله فحوضوا في حديث غيره فقد قيل للجاهل :

(١) المتبادر من هذا الى الذهن ان الله تعالى استوى على العرش وانه ليس كمثل شيء .

(فاسألوا : دل لنا برآن ستم لاتعلمون) فان كانوا يطبقون فهمه فهموه والاقولوا لهم : (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) ف(لاتسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم) مالكم ولهذا السؤال ؟ هذه معان الايمان بها واجب والكيفية مجهولة أى مجهولة لكم والسؤال عنها بدعة كما قال مالك رضى الله عنه الاستواء معلوم والكيفية مجهولة والايمان به واجب ، فاذن الايمان بالجماليات التى ليست مفصلة فى الذهن ممكن ولكن تقديسه الذى هو نقي للمحال عنه ينبغى أن يكون مفصلا ، فان المنفى هى الجسمية ولو ازمها ونعنى بالجسم ههنا الشخص المقدر الطويل العريض العميق الذى يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو الذى يدفع ما يطلب مكانه ان كان قويا ويدفع ويتنحى عن مكانه بقوة دافعة ان كان ضعيفا ، وانما اشرحنا هذا اللفظ مع ظهوره لأن العامى ربما لا يفهم المراد به .

(الوظيفة الثالثة) الاعتراف بالعجز ويوجب على كل من لا يقف على كنه هذه المعانى وحقيقتها ولم يعرف تأويلها والمعنى المراد بها أن يقر بالعجز فان التصديق واجب وهو عن دركه عاجز فان ادعى المعرفة فقد كذب ، وهذا معنى قول مالك : الكيفية مجهولة يعنى تفصيل المراد به غير معلوم بل الراسخون فى العلم والعارفون من الأولياء ان جازموا (١) فى المعرفة حدود العوام وجالوا فى ميدان المعرفة وقطعوا من بوادىها آميالا كثيرة فابقى لهم عالم يبلغوه - وهو بين أيديهم - أكثر بل لانسبة لما طوى عنهم الى ما كشف لهم لكثرة المطوى وقلة المكشوف بالاضافة اليه والاضافة الى المطوى المستور ، قال سيد الانبياء صلوات الله عليه : لا أحصى ثناء عليك أنت كما

(١) فى النسخة المطبوعة وجاوزوا « فى الدنيا »

أثبت على نفسك، وبالإضافة الى المكشوف قال صلوات الله عليه: «أعرفكم بالله أخوفكم لله وأنا أعرفكم بالله» ولاجل كون العجز والقصور ضروريا في آخر الأمر، بالإضافة الى منتهى الحال قال سيد الصديقين: «العجز عن درك الادراك ادراكه، فأوائل حقائق هذه المعاني بالإضافة الى عوام الخلق كواخرها بالإضافة الى خواص الخلق فكيف لا يجب عليهم الاعتراف بالعجز؟»

(الوظيفة الرابعة) السكوت عن السؤال وذلك واجب على العوام لانه بالسؤال متعرض لما لا يطيقه وخائض فيما ليس أهلا له فان سأل جاهلا زاده جوابه جهلا ورماء ورطه في الكفر من حيث لا يشعر، وان سأل عارفا عجز العارف عن تفهيمه بل عجز عن تفهيم ولده مصلحته في خروجه الى المكتب بل عجز الصانع عن تفهيم التجار دقائق صناعته فان التجار وان كان بصيرا بصناعته فهو عاجز عن دقائق الصياغة لانه انما يعلم دقائق النجر لاستغراقه العمر في تعلمه وممارسته فكذلك يفهم الصانع الصياغة أيضا صرف العمر الى تعلمه وممارسته وقبل ذلك لا يفهمه، فالمشغولون بالدنيا وبالعلوم التي ليست من قبيل معرفة الله عاجزون عن معرفة الأمور الالهية عجز كافة المعرضين عن الصناعات عن فهمها بل عجز الصبي الرضيع عن الاغتذاء بالخبز واللحم لقصوره في فطرته لالعدم الخبز واللحم ولأنه قاصر على تغذية الاقوياء لكن طبع الضعفاء قاصر عن التغذي به فن أطعم الصبي الضعيف اللحم والخبز أو مكنه من تناوله فقد أهلكه، وكذلك العايم اذا طلب بالسؤال هذه المعاني يجب زجرهم ومنعهم وضربهم بالدرة كما كان يفعله عمر رضي الله عنه بكل من سأل عن الآيات المتشابهات؛ وكما فعله صلوات الله عليه في الانكار على قوم رآهم خاضوا في مسألة القدر وسألوا عنه فقال عليه السلام: «أفبهذا أمرتم» وقال «انما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال» وألفظ

هذا معناه كما اشتهر في الخبر ، ولهذا أقول : يحرم على الوعاظ على رؤس المنابر الجواب عن هذه الاسئلة بالخوض في التأويل والتفصيل بل الواجب عليهم الاقتصار على ما ذكرناه وذكروه السلف وهو المبالغة في التقديس ونفي التشبيه وأنه تعالى منزّه عن الجسمية وعوارضها وله المبالغة في هذا بما أراد حتى يقول كل ما خطر ببالكم وهجس في ضميركم وتصور في خاطركم (١) قاله تعالى خالقها وهو منزّه عنها وعن مشابقتها وأن ليس المراد بالاجبار شيء من ذلك ، وأما حقيقة المراد فلستم من أهل معرفتها والسؤال عنها فاشتغلوا بالتقوى فما أمركم الله تعالى به فافعلوه وما نهاكم عنه فاجتنبوه وهذا قد نهيتهم عنه فلا تسألوا عنه ومهما سمعتم شيئا من ذلك فاسكتوا وقولوا آمنا وصدقنا وما أوتينا من العلم الا قليلا وليس هذا من جملة ما أوتينا .

(الوظيفة الخامسة) الامساك عن التصرف في الفاظ وارادة ويجب على عموم الخلق الجمود على الفاظ هذه الاخبار والامساك عن التصرف فيها من ستة أوجه . التفسير : والتأويل . والتصريف . والتفريع . والجمع . والتفريق . (الاول) التفسير وأعني به تبديل اللفظ بلفظ أخرى يقوم مقامها في العربية أو معناها بالفارسية أو التركية بل لا يجوز النطق الا باللفظ الوارد لان من الالفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها ؛ ومنها ما يوجد لها فارسية تطابقها لكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها ، ومنها ما يكون مشتركا في العربية ولا يكون في العجمية كذلك ، أما الاول فمثاله لفظ الاستواء فإنه ليس له في الفارسية لفظ مطابق يؤدي بين الفرس من المعنى الذي يؤديه لفظ الاستواء بين العرب بحيث لا يشتمل على مزيدا يهام

(١) في نسخة : فان الله تعالى خالقه ،

اذ فارسيته أن يقال راست باسناد ، وهذا نلفظان ، الأول ينبيء عن اتصاب واستقامة فيما يتصور ان ينحني ويعوج ، والثاني ينبيء عن سكون وثبات فيما يتصور ان يتحرك ويضطرب واشعاره بهذه المعاني واشارته اليها في العجمة أظهر من اشعار لفظ الاستواء واشارته اليها ، فاذا تفاوتا في الدلالة والاشعار لم يكن هذا مثل الاول وانما يجوز تبديل اللفظ بمثله المرادف له الذي لا يخالفه بوجه من الوجوه لا بما لا يباينه ولا يخالفه ولو بدأ بشيء وأدقه وأخفاه

﴿ المثال الثاني ﴾ أن الأصبع يستعار في لسان العرب للنعمة يقال فلان عندي أصبع أى نعمة ومعناها بالفارسية انكششت وما جرت عادة العجم بهذه الاستعارة وتوسع العرب في التجوز والاستعارة أكثر من توسع العجم بل لانسبة لتوسع العرب الى جمود العجم فاذا حسن ارادة المعنى المستعار له في العرب وسمح ذلك في العجم يفر القلب عن ماسمح وبجه السمع ولم يمل اليه فاذا تفاوتا لم يكن التفسير تبديلا بالمثيل بالخلاف ولا يجوز التبديل إلا بالمثله

﴿ المثال الثالث ﴾ لفظ العين (١) فان من فسر ه فانما يفسره بأظهر معانيه فيقول هو جسم ، وهو مشترك في لغة العرب بين العضو الباصر وبين الماء والذهب والفضة وليس للفظ جسم - هو مشترك - هذا الاشتراك ، وكذلك لفظ الجنب والوجه يقرب منه فلاجل هذا نرى المنع من التبديل والاقصرار على العربية ، فان قيل : هذا التفاوت ان ادعيتموه في جميع الالفاظ فهو غير صحيح اذ لا فرق بين قولك خبز ونان وبين قولك لحم وكوشة ، وان اعترف بان ذلك في البعض فامنع من التبديل عند التفاوت لا عند التماثل فالجواب أن الحق أن التفاوت في البعض لا في الكل فلعل لفظ اليد ولفظ دست يتساويان

(١) في النسخة المطبوعة سقط كلمة « لفظ »

في اللغتين وفي الاشتراك والاستعارة وسائر الأمور ولكن اذا انقسم الى ما يجوز والى ما لا يجوز وليس ادراك التمييز بينهما والوقوف على دقائق التفاوت جليلا سهلا يسير اعلى كافة الخلق بل يكثر فيه الاشكال ولا يتميز محل التفاوت عن محل التعادل فتحن بين أن نحسم الباب احتياطا اذ لا حاجة ولا ضرورة الى التبديل وبين أن نفتح الباب ونقحم عموم الخلق في (١) ورطة الخطر فليت شعري أى الأمرين أحزم وأحوط، والمنظور فيه ذات الاله وصفاته وما عندى أن عاقلا متدينا لا يقربان هذا الأمر مخطر فان الخطر فى الصفات الالهية يجب اجتنابه كيف وقد أوجب الشرع على الموطوءة العدة لبراءة الرحم وللحذر من خلط الانساب احتياطا لحكم الولاية والموارثة وما يترتب على النسب فقالوا مع ذلك تجب العدة على العقيم والآيسة والصفيرة وعند العزل لان باطن الأرحام انما يطلع عليه علام الغيوب فانه يعلم ما فى الأرحام، فلو فتحنا باب النظر الى التفصيل كنارا كبين متن الخطر فايحاجب العدة حيث لا علوق أهون من ركوب هذا الخطر فكأن ايجاب العدة حكم شرعى فتحريم تبديل العرية حكم شرعى ثبت بالاجتهاد وترجيح طريق الاولى، ويعلم أن الاحتياط فى الخبر عن الله وعن صفاته وعمما أراده بالفاظ القرآن أهم وأولى من الاحتياط فى العدة ومن كل ما احتاط به الفقهاء من هذا القبيل ٥

(أما التصريف الثانى) التأويل وهو بيان معناه بعد ازالة ظاهره وهذا إما أن يقع من العامى نفسه أو من العارف مع العامى أو من العارف مع نفسه بينه وبين ربه فهذه ثلاثة مواضع. الاول تأويل العامى على سبيل الاشتغال بنفسه وهو حرام يشبه خوض البحر المغرق من لا يحسن السباحة ولا شك فى تحريم

(١) سقط لفظ « فى » من النسخة المطبوعة

ذلك، وبحر معرفة الله أبعد غورا وأكثر معاطب وممالك من بحر الماء. لأن هلاك هذا البحر لا حياة بعده وهلاك بحر الدنيا لا يزيل إلا الحياة الفانية وذلك يزيل الحياة الأبدية فشتان ما بين الخطرين ٥ الموضع الثاني أن يكون ذلك من العالم مع العامى وهو أيضا ممنوع، ومثاله أن يجرى (١) السباح الغواص فى البحر مع نفسه عاجزا عن السباحة مضطرب القلب والبدن وذلك حرام لأنه عرضة لخطر الهلاك فإنه لا يقوى على حفظه فى لجة البحر وأن قدر على حفظه فى القرب من الساحل ولو أمره بالوقوف بقرب الساحل لا يطيعه وإن أمره بالسكون عند النظام الأمواج وأقبال التماسيح وقد فغرت فاه لا لتقام اضطرب قلبه وبدنه ولم يسكن على حسب مراده لقصور طاقته وهذا هو المثال الحق للعالم إذا فتح للعامى باب التأويلات والتصرف فى خلاف الظواهر وفى معنى العوام الأديب والنحوى والمحدث والمفسر والفقهاء والمتكلم بل كل عالم سوى المتجردين لتعلم السباحة (٢) فى بحار المعرفة القاصرين أعمارهم عليه الصارفين وجوههم عن الدنيا والشهوات المعرضين عن المسال والجاه والخلق وسائر اللذات المخلصين لله تعالى فى العلوم والأعمال العاملين بجميع حدود الشريعة وآدابها فى القيام بالطاعات وترك المنكرات المفرغين قلوبهم بالجملة عن غير الله تعالى. المستحقين للدنيا بل الآخرة والفردوس الأعلى فى جنب محبة الله تعالى، فهؤلاء هم أهل الغوص فى بحر المعرفة وهم مع ذلك كله على خطر عظيم يهلك من العشرة تسعة إلى أن سعدوا أحد بالدر المسكون والسرا المخزون (إن الذين سبقتم منا الحسن أو أولئك عنها مبعدون) (وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون) الموضع الثالث تأويل العارف

(١) فى نسخة أن يجرى (٢) فى بعض النسخ «المتجردين لتعلم السباحة»

مع نفسه في سر قلبه بينه وبين ربه وهو على ثلاثة أوجه فإن الذي انقذ في سره
 انه المراد به من لفظ الاستواء الفوق مثلاً ما أن يكون مقطوعاً به . أو مشكوكاً
 فيه . أو مظلوناً ظناً غالباً فإن كان قطعياً فليعتقده وإن كان مشكوكاً فليجتنبه
 ولا يحكم على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ من كلامه باحتمال يعارضه
 مثله من غير ترجيح بل الواجب على الشاك التوقف وإن كان مظلوناً ، فاعلم أن
 للظن متعلقين ، أحدهما أن المعنى الذي انقذ عنده هل هو جائز في حق الله تعالى
 أم هو محال ؟ والثاني أن يعلم قطعاً جواز له لكن تردد في أنه هل هو مراد باللفظ أم لا ؟
 مثال الأول تأويل لفظ الفوق بالعلو المعنوي الذي هو المراد بقولنا السلطان
 فوق الوزير فانا لانشكل في ثبوت معناه لله تعالى لكننا بما نتردد في أن لفظ
 الفوق في قوله : (يخافون ربهم من فوقهم) هل أريد به العلو المعنوي أم أريد به
 معنى آخر يليق بجلال الله تعالى دون العلو بالمكان الذي هو محال على ما ليس
 بجسم ولا هو صفة في جسم ؟ ، ومثال الثاني تأويل لفظ الاستواء على العرش بانه
 أراد به النسبة الخاصة التي للعرش ونسبته ان الله تعالى يتصرف في جميع العالم
 ويدبر الامر من السماء الى الأرض بواسطة العرش فانه لا يحدث في العالم صورة
 ما لم يحدث في العرش كما لا يحدث النقاش والكاتب صورة وكلمة على البيضاء
 ما لم يحدث في الدماغ بل لا يحدث البناء صورة الابنية ما لم يحدث صورته في الدماغ
 فبواسطة الدماغ يدبر القلب أمر عالمه الذي هو بدنه فربما نتردد في أن أثبات هذه
 النسبة للعرش الى الله تعالى هل هو جائز اما لوجه في نفسه أو لانه أجرى به سنته
 وعادته وإن لم يكن خلافاً محالاً كما أجرى عادته في حق قلب الانسان بأن لا يمكنه
 التدبير الا بواسطة الدماغ وإن كان في قدرة الله تعالى تمكينه منه دون الدماغ
 لو سبقت به ارادته الازلية وحقت به الكلمة القديمة التي هي عليه فصار خلافاً
 متنعاً لا لقصور في ذات القدرة لكن لاستحالة ما يخالف الارادة القديمة والعلم

السابق الأزل ، ولذلك قال : (ولن تجد لسنة الله تبديلا) وإنما لا تبدل لوجوبها
وانما وجوبها الصدور هاعن ارادة أزلية واجبة ونتيجة الواجب واجبة وتقيضها
محال وان لم يكن محالا في ذاته ولكنه محال لغيره وهو افضاؤه الى أن ينقلب العلم
الأزلي جهلا ويمتنع نفوذ المشيئة الأزلية ، فإذا اثبات هذه النسبة لله تعالى مع
العرش في تدبير المملكة بواسطة ان كان جائزا عقلا فهل واقع وجودا ؟ هذا
بما قد يترد فيه الناظر وربما يظن وجود هذا مثال الظن في نفس المعنى والأول
مثال الظن في كون المعنى مرادا باللفظ مع كون المعنى في نفسه صحيحا جائزا
وبينهما فرقان لكن كل واحد من الظنين اذا انعقد في النفس وحاك في الصدر
فلا يدخل تحت الاختيار دفعه عن النفس ولا يمكنه أن لا يظن فان للظن أسبابا
ضرورية لا يمكن دفعها ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ، لكن عليه وظيفتان
احدهما أن لا يدع نفسه تطمئن اليه جز ما من غير شعور بما كان الغلط فيه ولا
ينبغي أن يحكم مع نفسه بموجب ظنه حكما جازما ، والثانية انه ان ذكره لم يطلق
القول بأن المراد بالاستواء كذا أو المراد بالفوق كذا الا انه حكم بما لا يعلم وقد
قال الله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) لكن يقول : انا ظن أنه كذا
فيكون صادقا في خبره عن نفسه وعن ضميره ولا يكون حكما على صفة الله ولا
على مراده بكلامه بل حكما على نفسه ونبا عن ضميره ، فان قيل : وهل يجوز
ذكر هذا الظن مع كافة الخلق والتحدث به كما اشتمل عليه ضميره ؟ وكذلك
لو كان قاطعا فهل له أن يتحدث به ؟ قلنا : يتحدث به انما يكون على أربعة أوجه ،
فأما أن يكون مع نفسه أو مع من هو مثله في الاستبصار أو مع من هو مستعد
للاستبصار بذاته وفطنته وتجرده لطالب معرفة الله تعالى أو مع العاقل فان كان
قاطعا فله أن يتحدث نفسه به ويحدث من هو مثله في الاستبصار أو من هو متجرد
لطالب المعرفة مستعد له خال عن الميل الى الدنيا والشهوات والتعصبات للذاهب

وطلب المباحات بالمعارف والتظاهر بذكرها مع العوام : فمن الصف بهذه الصفات فلا بأس بالتحدث معه لأن الفطن المتعاطش الى المعرفة للبرقة لا الغرض آخر يحكى في صدره اشكال الظواهر ووربما يلقيه في تأويلات فاسدة لشدة شرهه على القرار عن مقتضى الظواهر (١) ومنع العلم أهله ظلم كبه الى غير أهله ، وأما العامي فلا ينبغي أن يتحدث به : وفي معنى العامي كل من لا يتصف بالصفات المذكورة بل مثاله ما ذكرناه من اطعام الرضيع الاطعمة القوية التي لا يطيقها ، وأما المظنون فتحدثه مع نفسه اضطرابا فأن ما ينطوى عليه الذهن من ظن وشك وقطع لازال النفس (٢) يتحدث به ولا قدرة على الخلاص منه فلا يمنع منه فلا شك في منع التحدث به مع العوام بل هو أولى بالمنع من المقطوع ، أما تحدثه مع من هو في مثل درجته في المعرفة أو مع المستعد له ففيه نظر فيحتمل أن يقال : هو جائز ولا يزيد على أن يقول : أظن كذا وهو صادق ويحتمل المنع لأنه قادر على تركه وهو بذلك متصرف بالظن في صفة الله تعالى أو في مراده من كلامه وفيه خطروا بآحته تعرف بنص . أو اجماع . أو قياس على منصوص ولم يرد شيء من ذلك بل ورد قوله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) *

فان قيل : يدل على الجواز ثلثه أمور ، الأول الدليل الذي دل على إباحة الصدق وهو صادق فانه ليس يحجز الا عن ظنه وهو ظان ، الثاني أقاويل المفسرين في القرآن بالحدس والظن اذ كل ما قالوه غير مسموع من الرسول عليه السلام بل هو مستنبط بالاجتهاد ولذلك كثرت الاقاويل وتعارضت ، والثالث اجماع التابعين على نقل الاخبار المتشابهة التي نقلها آحاد الصحابة ولم تتواتر ، وما اشتمل عليه الصحيح الذي نقله العدل عن العدل فانهم جوزوا روايته ولا يحصل بقول العدل الا الظن .

(١) في النسخة الخطية لشدة نفوره عن الظاهر ، وهما بمعنى (٢) أي الانسان

والجواب عن الأول ان المباح صدق لا يخشى منه ضرر وبث هذه الظنون لا يخلو عن ضرر فقد يسمعه من يسكن اليه ويعتقده جز ما فيحكم في صفات الله تعالى بغير علم وهو خطر والنفوس نافرة عن اشكال الظواهر فاذا وجد مستروحاً من المعنى ولو كان مظهرنا (١) سكن اليه واعتقده جز ما ويرى بما يكون غلطاً فيكون قد اعتقد في صفات الله تعالى بما هو الباطل أو حكم عليه في كلامه بما لم يرد به ، وأما الثاني وهو أقاويل المفسرين بالظن فلا نسلم ذلك فيما هو من صفات الله تعالى كالاستواء والفوق وغيره بل لعل ذلك في الأحكام الفقهية أو في حكايات أحوال الأنبياء والكفار والمواعظ والأمثال وما لا يعظم خطر الخطأ فيه ، وأما الثالث فقد قال قائلون : لا يجوز ان يعتمد في هذا الباب الامور د في القرآن أو تواتر عن الرسول ﷺ أو ترا يفيد العلم فأما أخبار الآحاد فلا يقبل فيه ولا تشتغل بتأويله عند من يميل الى التأويل ولا بروايته عند من يقتصر على الرواية لان ذلك حكم بالظنون واعتماد عليه وما ذكره ليس يبعد لكنه مخالف لظاهر ما درج عليه السلف فانهم قبلوا هذه الأخبار من العدول ورووها وصححوها فالجواب من وجهين ، أحدهما أن التابعين كانوا قد عرفوا من أدلة الشرع انه لا يجوز اتهم العدل بالكذب لاسيما في صفات الله تعالى ، فاذا روى الصديق رضي الله عنه خبر أو قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : كذا فرد روايته تكذيب له ونسبة له الى الوضع أو الى السهو (٢) [وأما المؤمنون] (٣) فقبلوه وقالوا : قال أبو بكر قال رسول الله عليه السلام : وقال أنس : قال رسول الله عليه السلام وكذا في التابعين ، فالآن اذا ثبت عندهم بادلة الشرع انه لا سبيل الى اتهم العدل التقى من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فمن أين يجب أن لا يهتم ظنون الآحاد وان ينزل الظن منزلة نقل العدل مع أن بعض (١) في النسخة أو مظهرنا (٢) في نسخة والسهو (٣) الزيادة من الخطية

الظن اثم فاذا قال الشارع : ما أخبركم به العدل فصدقوه واقبلوه وانقلوه وأظهروه فلا يلزم من هذا أن يقال ما حدثكم به نفوسكم من ظنونكم فاقبلوه وأظهروه وارووا عن ظنونكم وضمائركم ونفوسكم ما قالته فليس هذا في معنى المنصوص ، ولهذا نقول ما رواه غير العدل من هذا الجنس ينبغي أن يعرض عنه ولا يروى ويحتاط فيه أكثر مما يحتاط في المواعظ ، والأمثال ، وما يجري مجراها ، والجواب الثاني أن تلك الأخبار روتها الصحابة لانهم سمعوها يقينا فأنقلوا إلا ما يتقنوه والتابعون قبلوا [ذلك] ورووه وما قالوا قال رسول الله ﷺ كذاب قالوا قال فلان قال رسول الله عليه السلام : كذا ، وكانوا صادقين وما أهملوا روايته لاشتمال كل حديث على فوائد سوى اللفظ الموهوم عند العارف معنى حقيقيا يفهمه منه ليس ذلك ظنيا في حقه ، مثاله رواية الصحابي عن رسول الله عليه السلام قوله وينزل الله تعالى كل ليلة الى السماء الدنيا فيقول هل من داع فاستجيب له هل من مستغفر فاغفر له ، الحديث فهذا الحديث سيق لنهاية الترتيب في قيام الليل وله تأثير عظيم في تحريك الدواعي للتهجد الذي هو أفضل العبادات فلوترك هذا الحديث لبطلت هذه الفائدة العظيمة ولا سبيل الى اهمالها وليس فيه الايهام لفظ النزول عند الصبي ، والعامي الجاري مجرى الصبي ، وما أهون على البصير أن يغرس في قلب العاصي التنزيه والتقديس عن صورة النزول بان يقول له : ان كان نزوله الى السماء الدنيا لسمعنا نداءه وقوله فما أسمعنا فأى فائدة في نزوله؟ ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش أو على السماء العليا فهذا القدر يعرف العامي ان ظاهر النزول باطل بل مثاله أن يريد من في المشرق اسماع شخص في المغرب ومناداته فيتقدم الى المغرب باقدام معدودة وأخذ يناديه وهو يعلم انه لا يسمع فيكون نقله الأقدام عملا باطلا وفعل كفعل المجانين فكيف يستقر مثل هذا في قلب عاقل؟ بل يضطر بهذا القدر كل عامي الى أن يتيقن ان

المراد به معنى (١) النزول وكيف وقد علم استحالة الجسمية عليه واستحالة الانتقال على غير الأجسام كاستحالة النزول من غير انتقال (٢) فاذا الفائدة فى نقل هذه الأخبار عظيمة والضرر يسير فأتى يساوى هذا حكاية الظنون المنقذة فى الأنفس؟ فهذه سبل تجاذب طرق الاجتهاد فى اباحة ذكر التأويل المظنون أو المنع، ولا يبعد ذكر وجه ثالث وهو أن ينظر الى قرائن حال السائل والمستمع فإن علم أنه ينتفع به ذكره وإن علم أنه يتضرر تركه وإن ظن أحد الأمرين كان ظنه كالعلم فى اباحة الذكر، وكم من انسان لا يتحرك داعيته باطنا الى معرفة هذه المعانى ولا يحيك فى نفسه اشكال من ظواهرها فذكر التأويل معه مشوش، وكم من انسان يحيك فى نفسه اشكال الظاهر حتى يكاد أن يسوء اعتقاده فى الرسول عليه السلام وينكر قوله الموهوم، فمثل هذا لو ذكر معه الاحتمال المظنون بل مجرد الاحتمال الذى ينبوعه اللفظ انتفع به ولا بأس بذكره معه فانه دواء لدائه وإن كان داما فى غيره ولكن لا ينبغى أن يذكر على رؤس المنابر لان ذلك يحرك الدواعى الساكنة من أكثر المستمعين وقد كانوا غافلين وعن أشكاله متفكين، ولما كان زمان السلف الأول

(١) فى النسخة المطبوعة « ان يتيقن نفى صورة النزول » وظاهر هذا أنه يجب على العامى أن يعتقد نفى النزول عن الله تعالى وهذا غلط ظاهر وخلاف ظواهر النصوص، بل يجب أن يثبت لله النزول كما ورد فى الحديث وأنه ليس كمثل شئ، ولا محالة (٢) هذا فى حق الحادث ولا يازم فى القديم ذلك وهل يعقل من أحد انتسب الى الاسلام وعمل بالأحكام يعتقد أن الله تعالى يتصف بالنزول كنزول الحادث ان هذا من العجائب، وقد يزداد العبد نشا طاعته ما يقرع سمعه أن الرب ينزل آخر الليل الى السماء الدنيا فيقوى على اطالة التهجد واخلاص عمله والاكتثار من الذكر والتسبيح

زمان سكون القلب بالغوا في الكف عن التأويل خيفة من تحريك الدواعي وتشويش القلوب فمن خالفهم في ذلك الزمان فهو الذي حرك الفتنة وألقى هذه الشكوك في القلوب مع الاستغناء عنه فباء بالاثم ، أما الآن وقد فشا ذلك في بعض البلاد فالعذر في اظهار شيء من ذلك رجاء لاماطة الاوهام الباطلة عن القلوب أظهر واللوم عن قائله أقل *

فان قيل : فقد فرقتم بين التأويل المقطوع . والمظنون فيما إذا حصل القطع بصحة التأويل ؟ قلنا : بأمرين ، أحدهما أن يكون المعنى مقطوعاً بثبوت الله تعالى كنفوقية المرتبة والثاني أن لا يكون اللفظ الاحتمالاً لأمرين وقد بطل أحدهما وتعين الثاني ، مثاله قوله تعالى : (وهو القاهر فوق عباده) فانه ان ظهر في وضع اللسان أن الفوق لا يحتمل إلا فوقية المكان أو فوقية الرتبة وقد بطل فوقية المكان لمعرفة التقديس لم يبق إلا فوقية الرتبة كما يقال السيد فوق العبد والزوج فوق الزوجة . والسلطان فوق الوزير فالتة فوق عباده بهذا المعنى (١) ، وهذا كالمقطوع به في لفظ الفوق وانه لا يستعمل في لسان العرب الا في هذين المعنيين أما لفظ الاستواء الى السماء وعلى العرش ربما لا ينحصر مفهومه في اللغة هذا الانحصار ، واذا تردد بين ثلاثة معان معنيين جائز ان على الله تعالى ومعنى واحد هو الباطل فتزيله على أحد المعنيين الجائزين أن يكون بالظن وبالاحتمال المجرد ، وهذا تمام النظر في الكف عن التأويل (٢) .

-
- (١) أقول : وهذا بالمعنى الذي أراد أيضاً يحتاج الى أن يقال فوقية في الرتبة ليس كذلك شيء فاذن ترك اللفظ على ظاهره وثبت به الله تعالى منزهي ذلك عن كل ما لا يليق به جل جلاله ونكون موافقين لمذهب السلف في الاثبات والتفويض .
- (٢) قد أطال المصنف نفسه في هذا البحث وأطنب فيه وهو لا يحتمل كل هذا بل على الفطن العاقل المتدين أن يعتقد أن الله استوى على عرشه فوق سمواته لا يورد

(التصرف الثالث) الذي يجب الامساك عنه التصريف ، ومعناه انه اذا ورد قوله تعالى : (استوى على العرش) فلا ينبغي أن يقال : مستو . ويستوى لأن المعنى يجوز ان يختلف لأن دلالة قوله هو مستو على العرش على الاستقرار أظهر من قوله (رفع السموات بغير عمد ترونها ثم استوى على العرش) الآية بل هو كقوله (خلق لكم ما فى الأرض جميعا ثم استوى الى السماء) فان هذا يدل على استواء قد انقضى من اقبال على خلقه أو على تدبير المملكة بواسطته ففى تغيير التصاريف ما يوثق فى تغيير الدلالات والاحتمالات فليجتنب التصريف كما يجتنب الزيادة فان تحت التصريف الزيادة والنقصان .

(التصرف الرابع) الذي يجب الامساك عنه القياس . والتفريع مثل أن يرد لفظ اليد فيجوز اثبات الساعد والعضد والكف مصيرا الى أن هذا من لوازم اليد واذا ورد الأصبع لم يحز ذكر الانملة كما لا يجوز ذكر اللحم والعظم والعصب وان كانت اليد المشهورة لا تنفك عنه ، وأبعد من هذه الزيادة اثبات الرجل عند ورود اليد واثبات الفم عند ورود العين أو عند ورود الضحك واثبات الأذن والعين عند ورود السمع والبصر ، وكل ذلك محال وكذب وزيادة ، وقد يتجاسر بعض الحمقى من المشبهة الحشوية فلذلك ذكرناه .

(التصرف الخامس) الجمع بين المتفرقات (١) ولقد بعد عن التوفيق من ضنف كتابا فى جمع هذه الأخبار خاصة ورسم فى كل عضو بابا فقال : باب فى اثبات الرأس . وباب فى اليد الى غير ذلك وسماه كتاب الصفات فان هذه كلمات متفرقة صدرت من رسول الله عليه السلام فى أوقات متفرقة متباعدة اعتمادا

و ثبت معنى ذلك منها بقوله ليس كمثل شئ ، وهو السميع البصير ولا حاجة الى دخول انسان الى مآزق لا خروج له منه الا بتأويلات حادثة ليس علمها امارات من علم (١) فى النسخة المطبوعة ولا يجمع بين متفرق .

على قرائن مختلفة تفهم السامعين معاني صحيحة فاذا ذكرت مجموعة على مثال خلق الانسان صار جمع تلك المتفرقات في السمع دفعة واحدة قرينة عظيمة في تأكيد الظاهر وإيهام التشبيه وصار الاشكال في أن الرسول عليه السلام لم نطق (١) بما يوهم خلاف الحق ؟ أعظم في النفس وأوقع بل الكلمة الواحدة يتطرق اليها الاحتمال ، فاذا اتصل به ثانية وثالثة ورابعة من جنس واحد صار متواليا يضعف الاحتمال بالاضافة الى الجملة ولذلك يحصل من الظن بقول المخبرين وثلاثة ما لا يحصل بقول الواحد بل يحصل من العلم القطعي بخبر التواتر ما لا يحصل بالآحاد ، ويحصل من العلم القطعي باجتماع التواتر ما لا يحصل بالآحاد ، وكل ذلك نتيجة الاجتماع اذ يتطرق الاحتمال الى قول كل عدل وإلى كل واحدة من القرائن فاذا انقطع الاحتمال أو ضعف فلذلك لا يجوز جمع المتفرقات .

(التصرف السادس) التفريق بين المجتمعات فكما لا يجمع بين متفرقات فلا يفرق بين مجتمعها (٢) فان كل كلمة سابقة على كلمة أو لاحقة لها مؤثرة في تفهيم معناها مطلقا ومرتجة الاحتمال الضعيف فيه فاذا فرقت وفصلت سقطت دلالتها مثاله قوله تعالى : (وهو القاهر فوق عباده) لا تسلف على ان يقول القائل هو فوق لأنه اذا ذكر القاهر قبله ظهرت دلالة الفوق على الفوقية التي للقاهر مع المقهور وهي فوقية الرتبة ولفظ القاهر يدل عليه بل لا يجوز أن يقول : وهو القاهر فوق غيره بل ينبغي أن يقول فوق عباده لأن ذكر العبودية في وصفه في الله فوقه يؤكدها احتمال فوقية السيادة اذ يحسن أن يقال : زيد فوق عمرو قبل أن يتبين تفاوتهما في معنى السيادة والعبودية أو غلبة القهر أو نفوذ الأمر بالسلطنة أو بالأبوة أو بالزوجية فهذه الأمور يغفل عنها العلماء فضلا عن العوام فكيف يسلط العوام في مثل ذلك على التصرف بالجمع والتفريق والتأويل والتفسير

(١) سقطه من النسخة الخطية لفظه لم ، (٢) في النسخة المطبوعة « بين مجتمعته »

وأنواع التغيير ، ولأجل هذه الدقائق بالغ السلف في الجود والاقصار على
موارد التوقيف كما ورد على الوجه الذي ورد وباللفظ الذي ورد والحق ما قالوه
والصواب ما رأوه فأهم المواضع بالاحتياط هو ما تصرفه في ذات الله وصفاته
وأحق المواضع بالجامع اللسان وتقييده عن الجريان فيما يعظم فيه الخطر وأي
خطر أعظم من الكفر ٥

(الوظيفة السادسة) في الكف بعد الإمساك، وأعني بالكف كف الباطن
عن التمسك في هذه الأمور فذلك واجب عليه كما وجب عليه إمساك اللسان عن
السؤال والتصرف ، وهذا أثقل الوظائف وأشدّها وهو واجب كما وجب
على العاجز الزم أن لا يخوض غمرة البحار (١) وإن كان يتقاضاه طبعه أن
يغوص في البحار (٢) ويخرج دررها وجواهرها ولكن لا ينبغي أن يغره نفاسية
جواهرها مع عجزه عن نيلها بل ينبغي أن ينظر إلى عجزه وكثرة معاطبها ومهلكها
ويتفكر أنه إن فاته نفائس البحار فما فاته الازيادات وتوسعات في المعيشة
وهو مستغن عنها فإن غرق أو انقعه تمساح فاته أصل الحياة ٥ فإن قلت : إن لم
ينصرف قلبه من التفكير والتشوف إلى البحث فما طريقه؟ قلت : طريقه أن يشغل
نفسه بعبادة الله وبالصلاة وقراءة القرآن والذكر فإن لم يقدر فبعل آخر لا يناسب
هذا الجنس من لغة . أو نحو . أو خط . أو طب . أو فقه فإن لم يمكنه فبحرفة
أو صناعة ولو الحارثة والحياكة فإن لم يقدر فليعب أو لهو وكل ذلك خير له من
الخوض في هذا البحر البعيد غوره وعمقه العظيم خطره وضرره ، بل لو
اشتغل العامي بالمعاصي البدنية ربما كان أسلم له من أن يخوض في البحث عن
معرفة الله تعالى فإن ذلك غاية الفسق وهذا عاقبته الشرك وإن الله لا يغفر أن
يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ؛ فإن قلت : العامي إذا لم تسكن نفسه إلى

(١) في النسخة الخطية «غمرة البحر» (٢) في نسخة «في البحر»

الاعتقادات الدينية الابدليل فهل يجوز أن يذكر له الدليل ؟ فإن جوزت ذلك فقد رخصت له في التفكير والنظر وأى فرق بينه وبين غيره ؟ الجواب انى أجوز له أن يسمع الدليل على معرفة الخالق ووحدانيته . وعلى صدق الرسول . وعلى اليوم الآخر ولكن بشرطين ، أحدهما أن لا يزاومعه على الأدلة التى فى القرآن . والآخر أن لا يمارى فيه الامراء ظاهر او لا يفكر فيه الاتفكر سبلا جليا ولا يمعن فى التفكير ولا يوغل غاية الايغال فى البحث وأدلة هذه الأمور الأربعة ما ذكر فى القرآن ، أما الدليل على معرفة الخالق فمثل قوله تعالى : (قل من يرزقكم من السماء والأرض أم من يملك السمع والأبصار ومن يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ومن يدبر الأمر فسيقولون الله) وقوله تعالى : (أفلم ينظروا الى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد) وكقوله (فلينظر الانسان إلى طعامه أنا صبينا الماء صبا ثم شققنا الأرض شققا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقصبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا) وقوله : (ألم نجعل الأرض مهادا والجبال أوتادا) الى قوله (وجنات ألفافا) وأمثال ذلك وهى قريب من خمسمائة آية جمعناها فى كتاب جواهر القرآن بها ينبغى أن يعرف الخلق جلال الله الخالق وعظمته لابقول المتكلمين أن الأعراض حادثة وأن الجواهر لا تخلو عن الأعراض الحادثة فهى حادثة ثم الحادث يفتر الى محدث فان تلك التقسيمات . والمقدمات واثباتها بادلها الرسمية يشوش قلوب العوام والدلالات الظاهرة القريبة من الافهام على ما فى القرآن تفهمهم وتسكن نفوسهم وتغرس فى قلوبهم الاعتقادات الجازمة ، وأما الدليل على الوحدانية فيقع فيه بما فى القرآن من قوله (لو كان فيما آلهة

إلا الله لفسدتا) فان اجتماع المدبرين سبب افساد أمر التدبير ، وبمثل قوله :
(لو كان معه آلهة كما يقولون اذا لا تبغوا إلى ذى العرش سيلا) وقوله تعالى :
(ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله اذا ذهب كل إله بما خلق ولعلنا
بعضهم على بعض) *

وأما صدق الرسول في استدلاله عليه بقوله تعالى : (قل لئن اجتمعت الأنس
والجن على أن يأتيوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً)
وبقوله تعالى (فأتوا بسورة من مثله) وقوله تعالى : (قل فأتوا بعشر سور مثله
مفريات) وأمثاله .

وأما اليوم الآخر في استدلاله عليه بقوله (قال من يحيى العظام وهي رميم قل
يحييها الذى أنشأها أول مرة) وبقوله (أيعسب الإنسان أن يترك سدا لم يك
نطفة من منى يمنى) الى قوله : (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) وبقوله :
(يا أيها الناس ان كنتم فى ريب من البعث فانا خلقناكم من تراب) الى قوله (فإذا
أنزلنا عليها الماء اهترت وربت ان الذى أحياها لمحي الموتى) وأمثال ذلك كثير
فى القرآن . فلا ينبغي أن يزاد عليه .

(فان قيل) : فهذه الأدلة التى اعتمدها المتكلمون وقرروا وجه دلائلها بما
بالهم يمنعون عن تقرير هذه الأدلة ولا يمنعونها وكل ذلك مدرك بنظر العقل
وتأملها ، فان فتح للعامى باب النظر فليفتح مطلقاً أو ليسد عليه طريق النظر رأساً
وليكلف التقليد من غير دليل : (الجواب أن الأدلة تنقسم الى ما يحتاج فيه
الى تفكر وتدقيق خارج عن طاقة العامى وقدرته . والى ما هو جلى سابق الى
الافهام يبادى الرأى من أول النظر مما يدركه كافة الناس بسهولة فهذا لا خطر
فيه وما يفتقر الى التدقيق فليس على أحد وسعه ، فأدلة القرآن مثل الغذاء ينتفع
به كل انسان وأدلة المتكلمين مثل الدواء ينتفع به آحاد الناس ويستضر به

الأكثرون بل أدلة القرآن كالماء الذي ينتفع به الصبي الرضيع والرجل القوى
وسائر الأدلة كالأطعمة التي ينتفع بها الأقوياء مرة ويمرضون بها أخرى ولا
ينتفع بها الصبيان أصلاً ، ولهذا قلنا : أدلة القرآن أيضاً ينبغي أن يصغى إليها
اصغاءه إلى كلام جلي ولا يمارى فيه إلا مرأى ظاهراً ولا يكلف نفسه تدقيق
الفكر وتحقيق النظر ، فمن الجلي أن من قدر على الابتداء فهو على الاعادة
أقدر كما قال : (هو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه) وإن التدبير
لا ينتظم في دار واحدة بمديرين فكيف ينتظم في كل العالم ، وإن من خلق علم
كما قال تعالى (ألا يعلم من خلق) ، فهذه الأدلة تجري للعوام مجرى الماء الذي جعل
الله منه كل شيء حي ، وما أخذته المتكلمون ورواه ذلك من تقرير وسؤال وتوجيه
اشكال ثم اشتغال بحله فهو بدعة وضرره في حق أكثر الخلق ظاهر فهو الذي
ينبغي أن يتوقى ، والدليل على تضرر الخلق به المشاهدة والعيان والتجربة وما ثار
من الشر منذ نبغ المتكلمون وفشت صناعة الكلام مع سلامة العصر الأول
من الصحابة عن مثل ذلك ، ويدل عليه أيضاً أن رسول الله ﷺ والصحابة
بأجمعهم ما سلكوا في المحاجة مسلك المتكلمين في تقسيماتهم وتدقيقاتهم لا لعجز
منهم عن ذلك ، فلو علموا أن ذلك نافع لأطنبوا فيه ولخاضوا في تحرير الأدلة
خوضاً يزيد على خوضهم في مسائل الفرائض .

(فان قيل) : إنما مسكوا عنه لقلة الحاجة فان البدع انما نبغت بعدهم فغظم
حاجة المتأخرين وعلم الكلام راجع إلى علم معالجة المرضى بالبدع فلما قلت
في زمانهم أمراض البدع قلت عنايتهم بجميع طرق المعالجة ، فالجواب من
وجهين . أحدهما أنهم في مسائل الفرائض ما اقتصروا على بيان حكم الوقائع بل
وضعوا المسائل وفرضوا فيها ما تقضى الدهور ولا يقع مثله لأن ذلك مما
أمكن وقوعه فصنفوا عليه ورتبوه قبل وقوعه اذ علموا أنه لا ضرر في الخوض

فيه وفي بيان حكم الواقعة قبل وقوعها والعناية بازالة البدع ونزعها عن النفوس فلم يتخذوا ذلك صناعة لانهم عرفوا أن الاستمرار بالخوض فيه أكثر من الانتفاع ولولا أنهم كانوا قد حذروا من ذلك وفهموا تحريم الخوض لخاصوا فيه . والجواب الثاني أنهم كانوا محتاجين الى محاجة اليهود والنصارى في اثبات نبوة محمد ﷺ [والى اثبات الالهية مع عبدة الأصنام] (١) والى اثبات البعث مع منكريه ثم ما زادوا في هذه القواعد التي هي أمهات العقائد على أدلة القرآن فمن أقنعه ذلك قبلوه ومن لم يقنعه به قتلوه، وعدلوا الى السيف والسنان بعد افشاء أدلة القرآن. وماركوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقلية وترتيب المقدمات وتحرير طريق المجادلة وتذليل طرقها ومنهاجها كل ذلك لعلهم بان ذلك مثار الفتن ومنبع التشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن لا يقمعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان ، على أننا ننصف ولا ننكر ان حاجة المعالجة تزيد بزيادة المرض وأن لطول الزمان وبعد العهد عن عصر النبوة تأثيرا في اثاره الاشكالات وأن للعلاج طريقين ، أحدهما الخوض في البيان والبرهان الى أن يصلح واحد يفسد به اثنان فان صلاحه بالاضافة الى الاكياس وفساده بالاضافة الى البله، وما أقل الاكياس وما أكثر البله والعناية بالأكثرين أولى . والطريق الثاني طريق السلف في الكف والسكوت والعدول الى الدرة والوسط والسيف وذلك مما يقنع الأكثرين وان كان لا يقنع الأقلين، وآية اقناعه ان من يسترق من الكفر من العبيد والاماء تراهم يسلمون تحت ظلال السيوف ثم يستمرون عليه حتى يصير طوعا ما كان في البداية كرها. و يصير اعتقاد اجز ما ما كان في الابتداء مراما وشكا، وذلك بمشاهدة أهل الدين والمؤانسة بهم وسماع كلام الله ورؤية الصالحين وخبرهم، وقرائن من هذا الجنس تناسب طباعهم

مناسبة أشد من مناسبة الجدل والدليل، فإذا كان كل واحد من العلاجين يناسب قوما دون قوم، وجب ترجيح الأنفع في الأكثر، فالمعاصرون للطبيب الأول المؤيد بروح القدس المكاشف من الحضرة الإلهية الموحى إليه من الخبير البصير بأسرار عباده وبواطنهم أعرف بالأصوب والأصلح قطعاً فسلوك سيئهم لا محالة أولى.

(الوظيفة السابعة) التسليم لأهل المعرفة وبيان أنه يجب على العاقل أن يعتقد أن ما انطوى عنه من معاني هذه الظواهر وأسرارها ليس منطويًا عن رسول الله ﷺ وعن الصديق وعن أكابر الصحابة. وعن الأولياء والعلماء الراسخين وأنه إنما انطوى عنه لعجزه وقصور معرفته فلا ينبغي أن يقيس بنفسه غيره فلا تقاس الملائكة بالحدادين وليس ما يخلو عنه بخاديع العجائز يلزم منه أن يخلو عنه خزائن الملوك فقد خلق الناس أشتاتاً متفاوتين كمعادن الذهب والفضة وسائر الجواهر: فانظر إلى تفاوتها وتباينها بصورة ولونها وخصائصها ونفاسة فكذلك القلوب معادن لسائر جواهر المعارف فبعضها معدن النبوة والولاية والعلم ومعرفة الله تعالى، وبعضها معدن للشهوات البهيمية والاختلاق الشيطانية بل ترى الناس يتفاوتون في الحرف والصناعات فقد يقدر الواحد بخفة يده وحذاقة صناعته على أمور لا يطمع الآخري بلوغ أوائلها فضلاً عن غايتها، ولو اشتغل بتعلمه جميع عمره فكذلك معرفة الله تعالى بل كما ينقسم الناس إلى جبان عاجز لا يطبق النظر إلى النظام أمواج البحر وإن كان على ساحله. وإلى من يطبق ذلك ولكن لا يمكنه الخوض في أطرافه وإن كان قائماً في الماء على رجله. وإلى من يطبق ذلك لكن لا يطبق رفع الرجل عن الأرض اعتماداً على السباحة. وإلى من يطبق السباحة إلى حد قريب من الشط لكن لا يطبق خوض البحر إلى لجته والمواقع

المعرفة المخطرة والى من يطبق ذلك لكن لا يطبق الغوص فى عمق البحر الى مستقره
الذى فيه نفائسه وجواهره: فهكذا مثال بحر المعرفة وتفاوت الناس فيه مثله
حذو القذة بالقذة من غير فرق *

فان قيل : فالعارفون يحيطون بكامل معرفة الله سبحانه حتى لا ينطوى عنهم شىء
قلنا : هيات فقد بينا بالبرهان القطعى فى كتاب المقصد الاسنى فى معانى اسماء
الله الحسنى أنه لا يعرف الله كنه معرفته الا الله تعالى. وان الخلائق وان اتسعت
معرفتهم وغزر علمهم فاذا أضيف ذلك الى علم الله سبحانه فما أوتوا من العلم الا
قليلا لكن ينبغى أن يعلم أن الحضرة الالهية محيطة بكل ما فى الوجود اذ ليس فى
الوجود الا الله وأفعاله فالكل من الحضرة الالهية كما أن جميع أرباب الولايات
فى المعسكر حتى الحراس هم من المعسكر فهم من جملة الحضرة السلطانية وأنت
لاتفهم الحضرة الالهية الا بالتشيل الى الحضرة السلطانية ، فاعلم أن كل ما فى
الوجود داخل فى الحضرة الالهية ولكن كما أن السلطان له فى مملكته قصر خاص
وفى فناء قصره ميدان واسع ولذلك الميدان عتبة يجتمع عليها جميع الرعايا ولا
يمكنون من مجاوزة العتبة ولا الى طرف الميدان ثم يؤذن لخواص المملكة
فى مجاوزة العتبة ودخول الميدان والجلوس فيه على تفاوت فى القرب والبعد بحسب
مناصبهم، ويربالم يترك الى القصر الخاص الا الوزير وحده ثم ان الملك يطلع
الوزير من أسرار مملكة على ما يريد ويستأثر عنه بأمور لا يطلعه عليها فكذلك،
فافهم على هذا المثال تفاوت الخلق فى القرب والبعد من الحضرة الالهية فالعتبة
التي هى آخر الميدان موقف جميع العوام ومردمهم لاسيلا لهم الى مجاوزتها فان
جاوزوا حدهم استوجبوا الجزاء والتنكيل ، وأما العارفون فقد جاوزوا العتبة
وانسرحوا فى الميدان ولهم فيه جولان على حدود مختلفة فى القرب والبعد
وتفاوت ما بينهم كثير وان اشتراكهم فى مجاوزة العتبة وتقدمهم الى العوام

المقترشين ، وأما حظيرة القدس في صدر الميدان فهي أعلى من أن يطأها أقدام العارفين وأرفع من أن يمتد إليها أبصار الناظرين بل لا يلمح ذلك الجنب الرفيع صغير و كبير إلا غرض من الدهشة والحيرة طرفه فانقلب اليه البصر خاسئا وهو حسير ، فهذا ما يجب على العايم أن يؤمن به جملة وان لم يحط به تفصيلا فهذه هي الوظائف السبع الواجبة على عوام الخلق في هذه الاخبار التي سألت عنها ، وهي حقيقة مذهب السلف ، وأما الآن فنشتغل باقامة الدليل على أن الحق هو مذهب السلف .

(الباب الثاني) في اقامة البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف ، وعليه برهانان عقلي . وسمعي أما العقلي فائتان كلتي . وتفصيلي ، أما البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف فينكشف بتسليم أربعة أصول هي مسلمة عند كل عاقل .

(الأول) ان اعرف الخلق بصلاح أحوال العباد بالاضافة الى حسن المعاد هو النبي ﷺ فان ما ينتفع به في الآخرة أو يضر لاسيلا الى معرفته بالتجربة كما عرف الطبيب اذ لا مجال للعلوم التجريبية الا بما يشاهد على سبيل التكرار . ومن الذي رجع من ذلك العالم فادرك بالمشاهدة ما نفع وضرر وأخبر عنه ، ولا يدرك بقياس العقل فان العقول قاصرة عن ذلك والعقلاء باجمعهم معترفون بأن العقل لا يهتدي الى ما بعد الموت ولا يرشد الى وجه ضرر المعاصي ونفع الطاعات لاسيما على سبيل التفصيل والتحديد كما وردت به الشرائع بل أقروا بجملمتهم ان ذلك لا يدرك الا بنور النبوة وهي قوة وراء قوة العقل يدرك بها من أمر الغيب في الماضي والمستقبل أمور لا على طريق التعرف بالاسباب العقلية وهذا ما اتفق عليه الأوائل من الحكماء فضلا عن الأولياء والعلماء الراسخين القاصرين فظفروا على الاقتباس من حضرة النبوة المقرين بقصور كل قوة سوى هذه القوة .

(الأصل الثاني) انه ﷺ افاض الى الخلق ما أوحى اليه من صلاح العباد

في معادهم ومعاشهم وانه ما كتم شيئا من الوحي واخفاه وطواه عن الخلق فانه لم يبعث الا لذلك ولذلك كان رحمة للعالمين فلم يكن متهما فيه وعرف ذلك علما ضروريا من قرائن احواله في حرصه على اصلاح الخلق وشغفه بارشادهم الى صلاح معاشهم ومعادهم فاترك شيئا ما يقرب الخلق الى الجنة ورضا الخلق الا دلهم عليه وأمرهم به وحشهم عليه ولا شيئا ما يقربهم الى النار والى سخط الله الا حذرهم منه ونهاهم عنه وذلك في العلم والعمل جميعا .

(الاصل الثالث) ان أعرف الناس بمعاني كلامه واحراهم بالوقوف على كنهه ودرك أسرارهِ الذين شاهدوا الوحي والتزيل وعاصروه وصاحبوه بل لازموه آناه الليل والنهار مشمرين لفهم معاني كلامه وتلقيه بالقبول للعمل به أو لا . وللنقل الى من بعدهم ثانيا . وللتقرب الى الله سبحانه وتعالى بسماعه وفهمه وحفظه ، ونشره وهم الذين حثهم رسول الله ﷺ على السماع . والفهم . والحفظ . والآداء فقال : «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فادأها كما سمعها» الحديث ، فليت شعري أيتهم رسول الله ﷺ باخفائه وكتبانه عنهم؟ حاشا منصب النبوة عن ذلك ، أويتهم أولئك الا كابر في فهم كلامه وادراك مقاصده أويتهمون في اخفائه وأسراره بعد الفهم؟ أويتهمون في معاندته من حيث العمل ومخالفته على سبيل المكابرة مع الاعتراف بتفهمه وتكليفه؟ فهذه أمور لا يتسع لتقديرها عقل عاقل *

(الاصل الرابع) انهم في طول عصرهم الى آخر أعمارهم ماعدوا الخلق الى البحث . والفتيش . والتفسير . والتأويل . والتعرض لمثل هذه الأمور بل بالغوا في زجر من خاض فيه وسأل عنه وتكلم به على ما سنحكيه عنهم ، فلو كان ذلك من الدين أو كان من مدارك الاحكام وعلم الدين لأقبلوا عليه ليلا ونهارا ودعوا اليه أولادهم وأهليهم وآشهم وواعن ساق الجد في تأسيس أصوله وشرح

قوانينه تسميرا أبلغ من تسميرهم في تمهيد قواعد الفرائض والموارث، ففعلهم بالقطع من هذه الأصول أن الحق ما قالوه والصواب ما رأوه لاسيما وقد أنقذ عليهم رسول الله ﷺ وقال: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» وقال ﷺ: «ستفترق أمتي نفعا وسبعين فرقة الناجية منهم واحدة فقيل: من هم؟ فقال: أهل السنة والجماعة: فقيل وما أهل السنة. والجماعة؟ فقال: ما أنا عليه الآن (١) وأصحابي».

(البرهان الثاني) وهو التفصيلي فنقول: ادعينا أن الحق هو مذهب السلف وأن مذهب السلف هو توظيف الوظائف السبع على عوام الخلق في ظواهر الأخبار المتشابهة وقد ذكرنا برهان كل وظيفة معها وبرهان (٢) كونه حقا فن يخالف ليت شعري أيخالف في قولنا الأول أنه يجب على العالمى التقديس للحق عن التشبيه ومشابهة الأجسام؟ أو في قولنا الثانى: أنه يجب عليه التصديق والايان: بما قاله الرسول عليه السلام بالمعنى الذى أراد، أو في قولنا الثالث: أنه يجب عليه الاعتراف بالعجز عن درك حقيقة تلك المعانى، أو في قولنا الرابع: أنه يجب عليه السكوت عن السؤال والخوض فيها وورا طاقته، أو في قولنا الخامس: أنه يجب عليه امساك اللسان عن تغيير الظواهر بالزيادة والنقصان والجمع والتفريق، أو في قولنا السادس: أنه يجب عليه كف القلب عن التذكر فيه والفكر مع عجزه عنه، وقد قيل لهم: تفكروا فى الخلق (٣) ولا تفكروا فى الخالق، أو في قولنا السابع: أنه يجب عليه التسليم لأهل المعرفة من الأنبياء والأولياء. والعلماء الراسخين فهذه أمور يانها برهانها ولا يقدر أحد على

(١) فى النسخة الخطية «اليوم» بدل «الآن» (٢) فى المطبوعة «فهو برهان»

(٣) فى النسخة الخطية «تفكروا فى خلق السموات ولا تفكروا فى ذات الله

جحدوها وانكارها ان كان من أهل التمييز فضلا عن العلماء والعقلاء، فهذه هي البراهين العقلية.

(النقط الثاني) البرهان السمعي على ذلك وطريقه أن نقول: الدليل على أن الحق مذهب السلف أن تقيضه بدعة والبدعة مذمومة وضلالة والخوض من جهة العوام في التأويل والخوض بهم فيه من جهة العلماء بدعة مذمومة وكان تقيضه وهو الكف عن ذلك سنة محمودة فهنا ثلاثة أصول، أحدها أن البحث والتفتيش والسؤال عن هذه الأمور بدعة، والثاني أن كل بدعة فهي مذمومة؛ والثالث أن البدعة إذا كانت مذمومة كان تقيضها وهي السنة القديمة محمودة ولا يمكن النزاع في شيء من هذه الأصول، فإذا سلم ذلك ينتج أن الحق مذهب السلف * (فان قيل) فهم تنكرون على من يمنع كون البدعة مذمومة أو يمنع كون البحث والتفتيش بدعة فينازع في هذين وان لم ينازع في الثالث لظهوره؟ فنقول: الدليل على إثبات الأصل الأول من كون البدعة مذمومة اتفاق الأمة قاطبة على ذم البدعة وزجر المبتدع وتغيير من يعرف بالبدعة وهذا مفهوم على الضرورة من الشرع وذلك غير واقع في محل الظن فقدم رسول الله عليه السلام البدعة علم بالتواتر بمجموع أخبار يفيد العلم القطعي بجلتها وان كان الاحتمال يتطرق إلى أحادها، وذلك كعلمنا بشجاعة علي رضي الله عنه، أو سخاوة حاتم. وحب رسول الله ﷺ لعائشة رضي الله عنها وما يجري مجراه فانه علم قطعا بأخبار آحاد بلغت في الكثرة مبلغا لا يحتمل كذب ناقلها وان لم تكن آحاد تلك الأخبار متواترة، وذلك مثل ما روى عن رسول الله ﷺ انه قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار» وقال ﷺ: «اتبعوا ولا تبتدعوا وانما هلك من كان قبلكم لما ابتدعوا في دينهم

وتركو أسنن أنبيائهم وقالوا بأرائهم فضلوا وأضلوا » وقال عليه السلام : « إذا مات صاحب بدعة فقد فتح على الاسلام فتح ، وقال عليه السلام : « من مشى الى صاحب بدعة ليوقره فقد أعان على هدم الاسلام ، وقال عليه السلام : « من أعرض عن صاحب بدعة بغضاله في الله ملا » الله قلبه أمنا وإيماننا ومن انتهر صاحب بدعة رفع الله له مائة درجة ومن سلم على صاحب بدعة أو لقيه بالبشر أو استقبله بما يسره فقد استخف بما أنزل على محمد ﷺ ، وقال ﷺ : « ان الله لا يقبل لصاحب بدعة صوما ولا صلاة ولا زكاة ولا حجا ولا عمرة ولا جهادا ولا صرفا ولا عدلا ويخرج من الاسلام كما يخرج السهم من الرمية أو كما تخرج الشعرة من العجين » فهذا أو أمثاله بما يجاوز حد الحصر أفاد عليها ضرور يا يكون البدعة مذمومة .
 ﴿ فان قيل ﴾ سلمنا أن البدعة مذمومة ولكن ما دليل الأصل الثاني وهو أن هذه بدعة ؟ فان البدعة عبارة عن كل محدث فلم قال الشافعي رضي الله عنه الجماعة في التراويح بدعة وهي بدعة حسنة ؟ وخوض الفقهاء في تفاريع الفقه ومناظرتهم فيها مع ما أبدعوه من نقض وكسر وفساد وضع وتركيب ونحوه من فنون مجادلة والزام كل ذلك مبدع لم يؤثر عن الصحابة شيء من ذلك فدل على أن البدعة المذمومة ما رفعت سنة مأثورة ولا نسلم أن هذا رافع لسنة ثابتة لكنه محدث ما خاض فيه الأولون اما لاشتغالهم بما هو أهم منه وإما لسلامة القلوب في العصر الأول عن الشكوك والترددات فاستغنوا لذلك وخاض فيه من بعدهم لمسيس الحاجة حيث حدثت الأهواء والبدع الى إبطالها وإخام منتحلها *
 الجواب اما ما ذكرتموه من أن البدعة المذمومة ما رفعت سنة قديمة هو الحق وهذا بدعة رفعت سنة قديمة إذ كان سنة الصحابة المنع من الخوض فيه وزجر من سأل عنه والمبالغة في تأديبه ومنعه بفتح باب السؤال عن هذه المسائل والخوض بالعوام في غمرة هذه المشكلات على خلاف ما تواتر عنهم ، وقد

صح ذلك عن الصحابة بتواتر النقل عند التابعين من نقلة الآثار وسير السلف حجة لا يتطرق اليها ريب وشك كما تواتر خوضهم في مسائل الفرائض ومشاورتهم في الوقائع الفقهية وحصل العلم به أيضا باخبار آحاد لا يتطرق الشك الى مجموعها كما نقل عن عمر رضي الله عنه أنه سأله سائل عن آيتين متشابهتين؟ فعلاه بالدرة و كما روى أنه سأله سائل عن القرآن أهو مخلوق أم لا؟ فتعجب عمر من قوله فأخذ بيده حتى جاء به الى علي رضي الله عنه فقال : يا أبا الحسن استمع ما يقول هذا الرجل قال : وما يقول يا أمير المؤمنين ؟ فقال الرجل : سألته عن القرآن أمخلوق هو أم لا ؟ فوجم لها رضي الله عنه وطأطأ رأسه ثم رفع رأسه وقال سيكون لسكلام هذا نبأ في آخر الزمان ولو وليت من أمره ما وليت لضربت عنقه ، وقدرى أحمد بن حنبل هذا الحديث عن أنى هريرة فهاذ قول علي بحضور عمر . وأنى هريرة رضي الله عنهم ولم يقول لاله ولا أحد ممن بلغه ذلك من الصحابة ولا عرف علي رضي الله عنه في نفسه أن هذا سؤال عن مسألة دينية وتعرف لحكم كلام الله تعالى وطلب معرفة لصفة القرآن الذي هو معجزة دالة على صدق الرسول بل هو الدليل المعروف لاحكام التكليف فلم يستوجب طالب المعرفة هذا التشديد ، فانظر الى فراسة علي واشرافه على أن ذلك قرع لباب الفتنة وان ذلك سينتشر في آخر الزمان الذي هو موسم الفتن ومطيتها بوعد رسول الله ﷺ ، وانظر الى تشديده وقوله : ولو وليت لضربت عنقه ، فقل أولئك السادة الأكابر الذين شاهدوا الوحي والتزيل واطلعوا على أسرار الدين وحقائقه ، وقد قال ﷺ في أحدهم (لولم أبعث لبعث عمر) وقال في الثاني (أنما دينة العلم وعلى بابها) يزجرون السائل عن مثل هذا السؤال ثم يزعم من بعدهم من المشغوفين بالكلام والمجادلة ومن لو أنفق مثل أحد ذهابا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه ان الحق والصواب قبول هذا السؤال والخصوص في الجواب

وفتح هذا الباب ثم يعتقده أنه محق وفي عمر. وعلى أنهم مبطلان هيئات ما أبعد
عن التحصيل وما أخلى عن الدين من قاس الملائكة بالحدادين ويرجع المجادلين
على الأئمة الراشدين والسلف ، فاذا قد عرف على القطع أن هذه بدعة مخالفة
لسنة السلف لا يجوز الفقهاء في التفاريع والتفاصيل فانه ما نقل عنهم زجر
عن الخوض فيه بل أمعنهم في الخوض ، وأما ما أبدع من فنون المجادلات فهي
بدعة مذمومة عند أهل التحصيل ذكرنا وجه ذمها في كتاب قواعد العقائد
من كتب الأحياء ، وأما مناظراتهم أن كان القصد منها التعاون على البحث
عن ما أخذ الشرع ومدارك الأحكام فهي سنة السلف ولقد كانوا يتشاورون
ويتناظرون في المسائل الفقهية كما نقل في مسألة الجدة وميراث الأم مع الزوج
والأب . ومسائل سواها نعم أن أبدعوا ألفاظا وعبارات للتنبيه على مقاصدهم
الصحيحة فلا حرج في العبارات بل هي مباحة لمن يستعيرها ويستعملها وإن
كان مقصدهم المذموم من النظر الإلزام دون الإعلام والالزام دون الاستعلام
فذلك بدعة تلي خلاف السنة المأثورة

﴿ الباب الثالث في فصول متفرقة وأبواب نافعة في هذا الفن (١) ﴾

﴿ فصل ﴾ ان قال قائل : ما الذي دعا رسول الله ﷺ الى اطلاق هذه
الالفاظ الموهمة مع الاستغناء عنها؟ أكان لا يدري أنه يؤهم التشبيه ويغلط الخلق
ويسوقهم الى اعتقاد الباطل في ذات الله تعالى وصفاته؟ وحاشا لمن نصب النبوة أن
يخفى عليه ذلك ، أو عرف لكن لم يبال بجهل الجاهل وضلالة الضلال وهذا أبعد
وأشنع لانه بعث شارحاً لهما مليساً ملغزاً وهذا اشكاله وقع في القلوب
حتى جرب بعض الخلق الى سوء الاعتقاد فيه فقالوا : لو كان نبيا لعرف الله ولوعرفه
لما وصفه بما يستحيل عليه في ذاته وصفاته ، ومالت طائفة أخرى الى

اعتقاد الظواهر وقالوا: لولم يكن حقاً لما ذكره كذلك مطلقاً ولعدل عنها إلى غيرها أو قرنهما بما يزيل الإيهام عنها فاسبيل حل هذا الاشكال العظيم؟
 (الجواب) أن هذا الاشكال منحل عند أهل البصرة ، وبيانه أن هذه الكلمات ما جمعها رسول الله دفعة واحدة وما ذكرها وإنما جمعها المشبهة وقد بينا أن لجمعها من التأثير في الإيهام والتلبيس على الأفهام ما ليس لآحادها المتفرقة وإنما هي كلمات لهج بها عليه السلام في جميع عمره في أوقات متباعدة وإذا اقتصر منها على ما في القرآن والأخبار المتواترة رجعت إلى كلمات يسيرة معدودة وإن أضيفت إليها الأخبار الصحيحة فهي أيضاً قليلة وإنما أكثر الروايات الشاذة الضعيفة التي لا يجوز التعويل عليها ثم ما تواتر منها أن صح نقلها عن العدول فهي آحاد كلمات وما ذكر صلوات الله عليه وسلم كلبه منها إلا مع قرائن وإشارات يزول معها إيهام التشبيه وقد أدر كها الحاضرون المشاهدون فإذا نقل الألفاظ مجردة عن تلك القرائن ظهر الإيهام وأعظم القرائن في زوال الإيهام المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول هذه الظواهر ومن سبقت معرفته بذلك كانت تلك المعرفة ذخيرة له راسخة في نفسه مقارنة لكل ما يسمع فينمحق معه الإيهام انمحاقاً لا يشك فيه ويعرف هذا بأمثلة

(الأول) أنه صلوات الله عليه وسلم سمي الكعبة بيت الله تعالى وإطلاق هذا يوهم عند الصبيان وعند من تقرب درجتهم منهم أن الكعبة وطنه ومثواه لكن العوام الذين اعتقدوا أنه في السماء وأن استقراره على العرش ينمحق في حقهم هذا الإيهام على وجه لا يشكون فيه ، فلو قيل لهم : ما الذي دعا رسول الله صلوات الله عليه وسلم إلى إطلاق هذا اللفظ الموهم الخيل إلى السامع أن الكعبة مسكنه لبادروا بجمعهم وقالوا: هذا إنما يوهم في حق الصبيان والحقى أماناً تكرر على سمعه أن الله مستقر على عرشه فلا يشك عند سماع هذا اللفظ أنه ليس المراد به أن البيت

ممكنه وماؤه بل يعلم على البدئية أن المراد بهذه الاضافة تشريف البيت أو معنى سواه غير ماوضع له لفظ البيت المضاف الى ربه وما كنهه أليس كان اعتقاده أنه على العرش قرينة أفادته علما قطعيا بأنه ما أريد يكون الكعبة بيته انه ماءؤه وان هذا إنما يوهم في حق من لم يسبق الى هذه العقيدة؟ فكذلك رسول الله ﷺ خاطب بهذه الالفاظ جماعة سبقوا الى علم التقديس ونفى التشبيه وأنه منزّه عن الجسمية وعوارضها وكان ذلك قرينة قطعية مزيلة للايهام لا يبقى معه شك وان جاز أن يبقى لبعضهم تردد في تأويله وتعيين المراد به من جملة ما يحتمله اللفظ ويليق بجلال الله تعالى ٥

(مثال ثان) اذا جرى لفقيه في كلامه لفظ الصورة بين يدي الصبي أو العايم فقال صورة هذه المسألة كذا وصورة الواقعة كذا ولقد صورت للمسألة صورة في غاية الحسن بما توهم الصبي أو العايم الذي لا يفهم معنى المسألة ان المسألة شيء له صورة وفي تلك الصورة أنف وفم وعين على ما عرفه واشتهر عنده أمام من عرف حقيقة المسألة وانها عبارة عن علوم مرتبة ترتيبا مخصوصا فهل يتصور أن يفهم عينا وأنفا وفما كصورة الأجسام؟ هيئات بل يكفيه معرفته بأن المسألة منزّهة عن الجسمية وعوارضها فكذلك معرفة نفي الجسمية عن الآلهة وتقديسه عنها تكون قرينة في قلب كل مستمع مفهومة لمعنى الصورة في قوله: «خلق الله آدم على صورته» ويتعجب العارف بتقديسه عن الجسمية ممن يتوهم لله تعالى الصورة الجسمية كما يتعجب ممن يتوهم للمسألة صورة جسمانية ٥

(ومثال ثالث) اذا قال القائل بين يدي الصبي: بغداد في يد الخليفة بما يتوهم أن بغداد بين أصابعه وانها قد احتوى عليها برأحه كما يحتوى على حجره ومدره، وكذلك كل عامي لم يفهم المراد بلفظ بغداد أمام من علم أن بغداد عبارة عن بلدة كبيرة هل يتصور ان يخطر له ذلك أو يتوهم؟ وهل يتصور أن يعترض على

قائله ويقول له : لماذا قلت بغداد في يد الخليفة ؟ وهذا يؤهم خلاف الحق ويفضي إلى الجهل حتى يعتقدان بغداد بين أصابعه بل يقال له : يا سليم القلب هذا انما يؤهم الجهل عند من لا يعرف حقيقة بغداد فأما من علمه فبالضرورة يعلم أنه ما أريد بهذه اليد العضو المشتمل على الكف والأصابع بل معنى آخر ولا يحتاج في فهمه إلى قرينة سوى هذه المعرفة ، فكذلك جميع الألفاظ الموهمة في الأخبار يكفي في دفع إيهامها قرينة واحدة وهي معرفة الله وأنه ليس بجسم وليس من جنس الأجسام وهذا انما افتتح رسول الله ﷺ بيانه في أول بعثته قبل النطق بهذه الألفاظ .

(مثال رابع) قال رسول الله ﷺ : «أطولكم يداً أسرعكم لحاقاً بي» فكان بعض نسوته يعرف الطول بالمساحة ووضع اليد على اليد حتى ذكر لهن أنه أراد بذلك الساحة في الجود دون الطول للعضو ، وكان رسول الله ﷺ يذكر هذه اللفظة مع قرينة أفهم بها ارادة الجود بالتعبير بطول اليد عنه فلما نقل اللفظ مجرداً عن قرينته حصل الإيهام فهل كان لاحد ان يعترض على رسول الله ﷺ في إطلاقه لفظاً جهل بعضهم معناه ؟ انما ذلك لأنه أطلق اطلاقا مفهماً في حق الحاضرين مقرر ونامثلاً بذكر السخاوة ، والناقل قد ينقل اللفظ كما سمعه ولا ينقل القرينة أو كان بحيث لا يمكن نقلها أو ظن انه لا حاجة إلى نقلها وان من يسمع يفهمه كما يفهمه هو لما سمعه فربما لا يشعر ان فهمه إنما كان بسبب القرينة فلذلك يقتصر على نقل اللفظ ، فبمثل هذه الأسباب بقيت الألفاظ مجردة عن قرائنها فقصرت عن التفهيم مع أن قرينة معرفة التقديس بمجرد ما كافية في نفق الإيهام وان كانت ربما لا تنكشف (١) في تعيين المراد به ، فهذه الدقائق لا بد من التنبيه لها .

(مثال خامس) اذا قال القائل بين يدي الصبي ومن يقرب من درجته بمن لم يمارس الأحوال ولا عرف العادات في المجالسات : فلان دخل مجمعا وجلس

(١) في النسخة الخطية «وان كان ربما لا يكشف»

فوق فلان ربما يتوهم السامع الجاهل الغنى انه جلس على رأسه أو على مكان فوق رأسه ومن عرف العادات وعلم أن ما هو أقرب إلى الصدر أعلى في الرتبة وان الفوق عبارة عن العلو يفهم منه انه جلس بجنبه لا فوق رأسه لكن جلس أقرب إلى الصدر ، فلا اعتراض على من خاطب بهذا الكلام أهل المعرفة بالعادات من حيث أنه بجهل الصبيان أو الأغبياء اعتراض باطل لا أصل له ، وأمثلة ذلك كثيرة فقد فهمت على القطع بهذه الأمثلة ان هذه الالفاظ الصريحة انقلبت مفوماتها عن أوضاعها الصريحة بمجرد قرينة ورجعت تلك القرائن الى معارف سابقة ومقتزنة ، فكذلك هذه الظواهر الموهمة انقلبت عن الايهام بسبب تلك القرائن الكثيرة التي بعضها هي المعارف والواحدة منها معرفتهم انهم لم يؤمروا بعبادة الأصنام وان من عبد جسما فقد عبد صنما كان الجسم صغيرا أو كبيرا قبيحا أو جميلا سافلا أو عاليا على الأرض أو على العرش وكان نفى الجسمية ونفى لوازمها معلوما لكافهم على القطع [أو الضرورة] (١) . اعلام رسول الله ﷺ المبالة في التنزيه بالقرآن العظيم وبقوله ليس كمثل شيء ، وسورة الاخلاص ، وقوله : (ولا تجعلوا لله أندادا) وبألفاظ كثيرة لاحصر لها مع قرائن قاطعة لا يمكن حكايتها وعلم ذلك علما لا ريب فيه وكان ذلك كافيا في تعريفهم استحالة دهي عضو مركب من لحم وعظم وكذا في سائر الظواهر لأنها لا تدل الا على الجسمية وعوارضها لو اطلق على جسم وإذا أطلق على غير الجسم علم ضرورة انه ما أريد به ظاهره بل معنى آخر مما يجوز على الله تعالى ربما يتعين ذلك المعنى وربما لا يتعين فهذا مما يزيل الاشكال *

(فان قيل) : فلم لم يذكرها بالفاظ ناصة عليها ؟ بحيث لا يوهم ظاهرها جهلا ولا في حق العامي والصبي قلنا : لأنه انما كلم الناس بلغة العرب وليس في لغة

العرب الفاظ ناصئة على تلك المعاني فكيف يكون في اللغة لها نصوص وواضع اللغة لم يفهم تلك المعاني فكيف وضع لها النصوص بل هي معان أدركت بنور النبوة خاصة أو بنور العقل بعد طول البحث وذلك أيضا في بعض تلك الأمور لا في كلها، فلما لم يكن لها عبارات موضوعة كان استعارة الألفاظ من موضوعات اللغة ضرورة كل ناطق بتلك اللغة كما أننا نستغنى عن أن نقول صورة هذه المسألة كذا وهي تخالف صورة المسألة الأخرى وهي مستعارة من الصورة الجسمية لكن واضع اللغة لما لم يضع لهيئة المسألة وخصوص ترتيبها اسماء انصا ما لأنه لم يفهم المسألة أو يفهم لكن لم تحضره أو حضرته لكن لم يضع لها نصا خاصا اعتمادا على إمكان الاستعارة أو لأنه علم أنه عاجز عن أن يضع لكل معنى لفظا خاصا انصا لأن المعاني غير متناهية العدد والموضوعات بالقطع يجب أن تنهاى فتبقى معاني لانهاية لها يجب أن يستعار اسمها من الموضع فاكتمل بوضع البعض وسائر اللغات أشد قصورا من لغة العرب، فهذا أو أمثاله من الضرورة يدعو إلى الاستعارة لمن يتكلم بلغة قوم إذا لم يمكنه أن يخرج عن لغتهم كيف ونحن نجوز الاستعارة حيث لا ضرورة اعتمادا على القرائن فاما لا نفرق بين أن يقول القائل: جلس زيد فوق عمرو وبين أن يقول جلس أقرب منه إلى الصدر وأن بغداد في ولاية الخليفة أو في يده إذا كان الكلام مع العقلاء وليس في الامكان حفظ الألفاظ عن افهام الصبيان والجهال فالاشتغال بالاحتراز عن ذلك ركا كفي في الكلام وسخافة في عقل وثقل في اللفظ، فان قيل: فلم يكشف الغطاء عن المراد باطلاق لفظ الاله؟ ولم يقل: انه موجود ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا هو داخل العالم ولا خارج ولا متصل ولا منفصل ولا هو في مكان ولا هو في جهة بل الجهات كلها خالية عنه؟ فهذا هو الحق عند قوم والافصاح عنه كذلك كما أفصح عنه المتكلمون ممكن ولم يكن في عبارته صلى الله عليه وسلم قصور ولا في رغبته في كشفه الحق

فتور ولا في معرفته نقصان، قلنا : من رأى هذا حقيقة الحق اعتذر بان هذا هو ذكره لنفر الناس عن قبوله ولبادروا بالانكار وقالوا : هذا عين المحال ووقعوا في التعطيل ولا خير في المبالغة في تنزيهه ينتج التعطيل في حق الأقلين، وقد بعث رسول الله ﷺ داعياً للحق الى السعادة الآخرة رحمة للعالمين كيف ينطق بما فيه هلاك الأكثرين (١) بل أمر أن لا يكلم الناس الا على قدر عقولهم وقال ﷺ : (من حدث الناس بحديث لا يفهمونه كان فتنه على بعضهم) أو لفظ هذا معناه .

فان قيل : ان كان في المبالغة في التنزيه خوف التعطيل (٢) بالاضافة الى البعض ففي استعماله الالفاظ الموهمة خوف التشبيه بالاضافة الى البعض قلنا : بينهما فرق من وجهين ، أحدهما أن ذلك يدعو الى التعطيل في حق الأكثرين وهذا يعود الى التشبيه في حق الأقلين وأهون الضررين أولى بالاحتمال وأعم الضررين أولى بالاجتناب ، والثاني أن علاج وهم التشبيه أسهل من علاج التعطيل اذ يكفي أن يقال مع هذه الظواهر : ليس كمثل شيء . وأنه ليس بجسم ولا مثل الاجسام ، وأما اثبات موجود في الاعتقاد على ما ذكرناه من المبالغة في التنزيه شديد جداً بل لا يقبله واحد من الالف لاسمى الأمة الامية العربية فان قيل : فعيجز الناس عن الفهم هل يمهّد عذر الانبياء في أن يثبتوا في عقائدهم أموراً على خلاف ما هي عليها لثبت في اعتقادهم أصل الألوهية حتى توهموا عندهم مثلاً ان الله مستقر على العرش . وأنه في السماء . وأنه فوقهم فوقيه المكان قلنا : معاذ الله أن

(١) صدق المصنف ونطق بالحق - لا فاض فاه فان ما يقال لا هو فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا امام ولا خلف ولا داخل الخلق ولا خارجة يغني ذاته المقدسة ويوقع في التعطيل وليت بعض من الف في هذا العصر اتبه ورجع في ذلك الى ما قاله المؤلف هنا (٢) في النسخة الخطية « والنسبة في التنزيه خوف الفتنة »

يظن ذلك أو يتوهم بنبي صادق أن يصف الله بغير ما هو متصف به وأن يلقى ذلك في اعتقاد الخلق فأما تأثير قصور الخلق في أن يذكر لهم ما يطبقون فهمه وما لا يفهمونه فيكيف عنه فلا يعرفهم بل يمسك عنهم وإنما ينطق به مع من يطبقه ويفهمه ويحسن في ذلك علاج عجز الخلق وقصورهم ولا ضرورة في تفهيمهم خلاف الحق قصدا لاسمي في صفات الله نعم به ضرورة في استعمال الألفاظ مستعارة ربما يغلط الآغبياء في فهمهما وذلك لقصور اللغات وضرورة المحاورات ، فأما تفهيمهم خلاف الحق قصدا إلى التجهيل فحال سواء فرض فيه مصلحة أو لم تفرض .

فان قيل : قد جهل أهل التشبيه جهلا يستند إلى الفاظه وعلم أن الفاظه في الظواهر تفضي إلى جهلهم فهماء جاء بلفظ مجمل ملبس فرضي به لم يفترق الحال بين أن يكون مجردا قصده إلى التجهيل وبين أن لا يقصد التجهيل مهما حصل التجهيل وهو عالم به وراض : قلنا لا نسلم إن جهل أهل التشبيه حصل بالفاظه بل بتقصيرهم في كسب معرفة التقديس وتقديمه على النظر في الألفاظ ولو حصلوا تلك المعرفة أو لا وقدموها لما جهلوا كما أن من حصل علم التقديس لم يجهل عند سماعه صورة المسألة وإنما الواجب عليهم تحصيل هذا العلم . ثم مراجعة العلماء إذا شكوا في ذلك ، ثم كف النفس عن التأويل والزامها التقديس إذا رسم لهم العلماء فإذا لم يفعلوا جهلوا وعلم الشارع بأن الناس في طباعهم الكسل والتقصير والفضول بالخوض فيما ليس من شأنهم ليس رضاء بذلك ولا سعيًا في تحصيل الجهل لكنه رضاء بقضاء الله وقدره في قسمته حيث قال : (وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين) وقال : (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة . ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا أفأنت تسكره الناس حتى يسكنوا مؤمنين ؟ * وما كان لنفس أن

تؤمن إلا باذن الله • ولايزالون مختلفين الا من رحم ربك ولذلك خلقهم)
فهذا هو القهر الالهى فى فطرة الخلق ولا قدرة للأنبياء فى تغيير سنته التى
لا تبدل لها •

(فصل) لعلك تقول : الكف عن السؤال والامساك عن الجواب
من أين يغنى ؟ وقد شاع فى البلاد هذه الاختلافات وظهرت التعصبات فكيف
سبيل الجواب اذا سئل عن هذه المسائل ؟

قلنا : الجواب ما قاله مالك رضى الله عنه فى الاستواء اذ قال : الاستواء معلوم
الحديث فيذكر هذا الجواب فى كل مسألة سأل عنها العوام لينحسم سبيل الفتنة •
فان قيل فاذا سئل عن الفوق (١) واليد والاصبع فم نجيب ؟ قلنا : الجواب
أن يقال : الحق فيه ما قاله الرسول ﷺ وقاله الله تعالى وقد صدق حيث قال :
(الرحمن على العرش استوى) فيعلم قطعاً أنه ما أراد الجلوس والاستقرار
الذى هو صفة الاجسام ولا ندري ما الذى أراد ولم نكلف معرفته وصدق
حيث قال : (وهو القاهر فوق عباده) وفوقية المسكان محال فانه كان قبل
المكان فهو الآن كما كان وما أراد فلسنا نعرفه وليس علينا ولا عليك أيها
السائل معرفته ، فكذلك نقول : لا يجوز اثبات اليد والاصبع مطلقاً بل يجوز
النطق بمناطق به رسول الله ﷺ على الوجه الذى نطق به من غير زيادة
ونقصان ، وجمع وتفریق وتأويل وتفصيل كما سبق (٢) فنقول : صدق حيث
قال : (خمر طينة آدم بيده) وحيث قال : (قلب المؤمن بين أصبعين من

(١) فى النسخة الخطية « فاذا قال قائل ما قولكم فى الفرق ؟ » (٢) أول
كلام المصنف رحمه الله يناقض آخره فكيف يتأتى نفى اليد والاصبع مع
النطق بما ورد واثباته كما جاء ، إلا ان يعنى المصنف بعدم جواز اثبات اليد وما شابهه
ذلك نفى اليد والاصبع المشابهين للخلق يؤخذ من هذا سابق كلامه ولاحقه تنبيه

أصابع الرحمن) فتؤمن بذلك ولا تزيد ولا تنقص وننقله كما روى ونقطع
 بنفى العضو المركب من اللحم والعصب ، وإذا قيل : القرآن قديم أو مخلوق
 قلنا : هو غير مخلوق لقوله ﷺ : (القرآن كلام الله غير مخلوق) فان قال :
 الحروف قديمة أم لا قلنا : الجواب في هذه المسئلة لم يذكرها الصحابة فالحوض
 فيها بدعة فلا يسئل عنها فان ابتلى الانسان بهم في بلدة غلبت فيها الحشوية
 وكفروا من لا يقول بقدم الحروف فيقول المضطر الى الجواب : ان عنيت
 بالحروف نفس القرآن فالقرآن قديم وان أردت بها غير القرآن وصفات
 الله تعالى فما سوى الله وصفاته محدث ولا يزيد عليه لان تفهيم العوام حقيقة هذه
 المسئلة عسر جدا ، فان قالوا : قد قال النبي ﷺ . « من قرأ حرفا من القرآن
 فله كذا » فثبتت الحروف للقرآن ووصف القرآن بانه قديم غير مخلوق
 فلزم منه ان الحروف قديمة قلنا لا يزيد على ما قاله الرسول ﷺ وهو أن
 القرآن غير مخلوق ، وهذه مسئلة وان كان للقرآن حروف هي مسئلة أخرى
 وأما ان الحروف قديمة فهي مسئلة ثالثة ولم نرد عليه فلا نقول به ولا نزيد
 على ما قاله الرسول ﷺ ، فان زعموا أنه يلزم من المسئلتين السابقتين هذه
 المسئلة قلنا هذا قياس وتفریع وقدينا أن لاسييل الى القياس والتفریع بل
 يجب الاقتصار على ما ورد من غير تفریق وكذلك اذا قالوا عربية القرآن قديمة
 لانه قال : القرآن قديم وقال (أنزلناه قرآنا عربيا) فالعربي قديم فنقول اما
 أن القرآن عربي حق اذ نطق به القرآن واما أن القرآن قديم حق اذ نطق
 به الرسول ﷺ ، واما أن عربية القرآن قديمة فهي مسئلة ثالثة لم يرد فيها
 أنها قديمة فلا يلزم القول بها فعلى هذا الوجه يلجم العوام والحشوية عن
 التصرف فيه ونذهبهم عن القياس والقول بالوإزام بل نزيد في التضييق على
 هذا ونقول اذ قال القرآن كلام الله غير مخلوق فهذا لا يرخص في أن يقول

القرآن قديم مالم يرد لفظ القديم اذ فرق بين غير المخلوق والقديم اذ يقال كلام فلان غير مخلوق أى غير موضوع ، وقد يقال : المخلوق بمعنى المخلتق فلفظ غير مخلوق يتطرق اليه هذا ولا يتطرق الى لفظ القديم فيبينهما فرق ونحن نعتقد قدم القرآن لا بمجرد هذا اللفظ ، فان هذا اللفظ لا ينبغي أن يحرف ويبدل ويغير ويصرف بل يلزم أن يعتقد انه حق بالمعنى الذى أراده ، وكل من وصف القرآن بأنه مخلوق من غير نقل نص فيه مقصود فقد ابدع وزاد وما ل عن مذهب السلف وحاده

(فصل) فان قيل : من المسائل المعروفة قولهم : ان الايمان قديم فاذا سئلنا عنه فم يجب قلنا : ان ملكنا زمام الأمر واستولينا على السائل منعناه عن هذا الكلام السخيف الذى لا جدوى له وقلنا : ان هذا بدعة وان كنا مغلوين في بلادهم فنجيب ونقول : ما الذى أردت بالايمان ؟ ان أردت شيئاً من معارف الخلق وصفاتهم فجميع صفات الخلق مخلوقة وان أردت شيئاً من القرآن أو من صفات الله تعالى فجميع صفات الله تعالى قديمة ، وان أردت ما ليس صفة للخلق ولا صفة الخالق فهو غير مفهوم ولا متصور وما لا ينهم ولا يتصور ذاته كيف يفهم حكمه في القدم والحدوث ، والأصل زجر السائل والسكوت عن الجواب ؛ هذا صفو مقصود مذهب السلف ولا عدول عنه الا بضرورة وسبيل المضطر ما ذكرنا ، فان وجدنا ذلك كما ستفهما لفهم الحقائق كشفنا الغطاء عن المسألة وخلصناه عن الاشكال في القرآن وقلنا : اعلم أن كل شئ مفه في الوجود أربع مراتب . وجود في الأعيان . وجود في الأذهان . وجود في اللسان . وجود في البياض المكتوب عليه كالنار مثلاً فان لها وجوداً في التنوير . وجوداً في الخيال والذهن ، وأغنى هذا الوجود العلم بنفس النار وحقيقتها . ولها وجود في اللسان وهي الكلمة الدالة عليه أغنى لفظ النار . ولها وجود في البياض المكتوب

عليه بالرقوم ، والاحراق صفة خاصة للنار كالقدم للقرآن وللكلام الله تعالى
والمحرق من هذه الجملة الذي في التنور دون الذي في الأذهان وفي اللسان. وعلى
البياض اذ لو كان المحرق في البياض أو اللسان لاحترق ولكن لو قيل لنا :
النار محرقة قلنا : نعم فان قيل لنا : كلمة النار محرقة قلنا : لا ، فان قيل : حروف
النار محرقة قلنا : لا فان قيل : مرقوم هذه الحروف على البياض محرقة قلنا : لا
فان قيل : المذكور بكلمة النار والمكتوب بكلمة النار محرق قلنا : نعم لان
المذكور والمكتوب بهذه الكلمة ما في التنور وما في التنور محرق ، فكذلك
القدم وصف كلام الله تعالى كالاحراق وصف النار وما يطلق عليه اسم
القرآن وجوده على أربع مراتب. أولها وهي الأصل وجوده قائما بذات الله
تعالى يضاهي وجود النار في التنور (والله المثل الأعلى) ولكن لا بد من هذه
الأمثلة في تفهيم العجزة ، والقدم وصف خاص لهذا الوجود ، والثانية وجوده
العلمي في أذهاننا عندنا تعلم قبل أن نتطرق بلساننا. ثم وجوده في لساننا بتقطيع
أصواتنا : ثم وجوده في الأوراق بالكتب فاذا سئلنا عما في أذهاننا من علم
القرآن قبل النطق به ؟ قلنا : علمنا صفتنا وهي مخلوقة لكن المعلوم به قديم كما
أن علمنا بالنار وثبوت صورتها في خيالنا غير محرق لكن المعلوم به محرق وان
سئلنا عن صوتنا وحرارة لساننا ونطقنا قلنا : ذلك صفة لساننا فلساننا حادث
وصفته توجد بعده وما هو بعد الحادث حادث بالقطع لكن منطوقنا ومذكورنا
ومقرؤنا وامتولنا بهذه الأصوات الحادثة قديم كما أن ذكرنا حروف النار بلساننا
كان المذكور بهذه الحروف محرقا وأصواتنا وتقطيع أصواتنا غير محرق
الآن يقول قائل : حروف النار عبارة عن نفس النار قلنا : ان كان كذلك
فحروف النار محرقة. وحروف القرآن ان كان عبارة عن نفس المقروء
فهي قديمة ، وكذلك المخطوط برقوم النار والمكتوب به محرق لان المكتوب

هو نفس النار أما الرقم الذي هو صورة النار غير محرق فانه في الأوراق من غير احراق واحترق فهذه أربع درجات في الوجود تشته على العوام ولا يمكنهم ادراك تفاصيلها وخاصة كل واحدة منهم فلذلك لا نخوض بهم فيها لالجهلنا بحقيقة هذه الأمور وكنه تفاصيلها ان النار من حيث أنها في التنوير توصف بانها محرقة، وخامدة ومشتعلة. ومن حيث أنها في اللسان توصف بانه عجمي وتركبي وعربي وكثير الحروف وقليله وما في التنوير لا ينقسم الى العجمي والتركي والعربي. وما في اللسان لا يوصف بالخنود والاشتعال واذا كان مكتوبا على البياض يوصف بانه أحمر وأخضر وأسود وأنه بقلم المحقق أو الثلث أو الرقاع أو قلم النسخ وهو في اللسان لا يمكن أن يوصف بذلك، واسم النار يطلق على ما في التنوير وما في القلب. وما في اللسان. وما على القرطاس لكن باشتراك الأسم فأطلق على ما في التنوير حقيقة وعلى ما في الذهن من العلم لا بالحقيقة لكن بمعنى أنه صورة محكية للنار الحقيقي كما أن ما يرى في المرأة يسمى انسانا ونارا لا بالحقيقة ولكن بمعنى أنها صورة محكية للنار الحقيقي والانسان، وما في اللسان من الكلمة يسمى باسمه بمعنى ثالث وهو أنه دلالة على ما في الذهن، وهذا يختلف بالاصطلاحات، والاول والثاني لا اختلاف فيهما وما في القرطاس يسمى نارا بمعنى رابع وهو أنها رقوم تدل بالاصطلاح على ما في اللسان ومهما فهم اشتراك اسم القرآن والنار وكل شيء من هذه الأمور الأربعة فاذا ورد في الخبر أن القرآن في قلب العبد وأنه في المصحف وأنه في لسان القارىء وأنه صفة ذات الله صدق بالجميع وفهم معنى الجميع ولم يتناقض عند الأذكياء. وصدق بالجميع مع الأحاطة بحقيقة المراد، وهذه أمور جليلة دقيقة لا أجلى منها عند الفطن الذكي ولا أدق وأغمض منها عند البليد الغبي حق البليد أن يمنع من الخوض فيها ويقال له : قل القرآن غير مخلوق

واسكت ولا ترد عليه ولا تنقص ولا تنقش عنه ولا تبسح ، وأما الذكي فيروح
عن غمة هذا الاشكال في لحظة ويوصي بأن لا يحدث العايم به حتى لا يكلفه ما ليس
في طاقته ، وهكذا جميع موضع الاشكالات في الظواهر فيها حقائق جلية لا رباب
البصائر ملتبسة على العياني من العوام فلا ينبغي أن يظن بأكابر السلف عجزهم عن
معرفة هذه الحقيقة وان لم يحرروا ألفاظها تحرير صنعة ولكنهم عرفوه وعرفوا
عجز العوام فسكتوا عنهم وأسكتوهم وذلك عين الحق والصواب ، ولا أعني بأكابر
السلف الا كابر من حيث الجاه والاشتهار ولكن من حيث الغوص على المعاني
والاطلاع على الاسرار ، وعند هذا ربما انقلب الامر في حق العوام واعتقدوا في
الاشهر أنه الاكبر ، وذلك سبب آخر من أسباب الضلال .

(فصل) فان قال قائل : العايم اذا منع من البحث والنظر لم يعرف الدليل
ومن لم يعرف الدليل كان جاهلا بالمدلول وقد أمر الله تعالى كافة عباده بمعرفة أى
بالايمان به والتصديق بوجوده أولا ويتقدسه عن سمات الحوادث ومشابهته
غيره ثانيا وبوحدايته ثالثا . وبصفاته من العلم والقدرة . ونفوذ المشيئة وغيرها
رابعا ، وهذه الأمور ليست ضرورية فهي اذا مطلوبة وكل علم مطلوب فلا سبيل
الى اقتناصه وتحصيله الا بشبكة الأدلة والنظر في الأدلة والتفطن لوجه دلالتها
على المطلوب وكيفية اتاجها وذلك لا يتم الا بمعرفة شروط البراهين وكيفية
ترتيب المقدمات واستنتاج النتائج وينجر ذلك شيئا فشيئا الى تمام علم البحث
واستيفاء علم الكلام الى آخر النظر في المعقولات ، وكذلك يجب على العايم أن
يصدق الرسول ﷺ في كل ما جاء به ، وصدقه ليس بضروري بل هو بشر كسائر
الخلق فلا بد من دليل يميزه عن غيره ممن تحدى بالنبوة كاذبا ولا يمكن ذلك الا
بالنظر في المعجزة ومعرفة حقيقة المعجزة وشروطها الى آخر النظر في النبوات
وهو لب علم الكلام .

قلنا : الواجب على الخلق الايمان بهذه الأمور ، والايمان هو عبارة عن تصديق جازم لا ترد فيه ولا يشعر صاحبه بإمكان وقوع الخطأ فيه وهذا التصديق الجازم يحصل على ست مراتب .

(الأولى) وهي أقصاها ما يحصل بالبرهان المستقصى المستوفى شروطه المحرر أصوله ومقدماته درجة درجة وكلية كلية حتى لا يبقى مجال احتمال وتمسك التباس وذلك هو الغاية القصوى وربما يتفق ذلك في كل عصر لواحد أو اثنين ممن ينتهي الى تلك الرتبة وقد يخلو العصر عنه ولو كانت النجاة مقصورة على مثل تلك المعرفة لقلت النجاة وقل الناجون .

(الثانية) أن يحصل بالأدلة الوهمية (١) الكلامية المبنية على أمور مسلسلة مصدق بها لاشتهارها بين أكابر العلماء وشناعة انكارها ونفرة النفوس عن ابداء المراء فيها ، وهذا الجنس أيضا يفيد في بعض الأمور وفي حق بعض الناس تصديقا جازما بحيث لا يشعر صاحبه بإمكان خلافه أصلا .

(الثالثة) أن يحصل التصديق بالأدلة الخطائية أعنى القدرة التي جرت العادة باستعمالها في المحاورات والمخاطبات الجارية في العادات وذلك يفيد في حق الأكثرين تصديقا يبادى الرأى وسابق الفهم ان لم يكن الباطن مشحونا بالتعصب وبرسوخ اعتقاد على خلاف مقتضى الدليل ولم يكن المستمع مشغوبا بتكلف الممارسة والتشكك ومتجعبا بتحديق المجادلين في العقائد أو كثر أدلة القرآن من هذا الجنس ، فمن الدليل الظاهر المفيد للتصديق قولهم لا ينتظم تدبير المنزل بمديرين فلو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ، فكل قلب باق على الفطرة غير مشوش بممارسة المجادلين يسبق من هذا الدليل الى فهمه تصديق جازم بوحداية الخالق لكن لو شوشه مجادل وقال : لم يبعد أن يكون العالم بين إلهين يتوافقان على التدبير

ولا يختلفان فإسماعه هذا القدر يشوش عليه تصديقه ثم ربما يعسر حل هذا السؤال ودفعه في حق بعض الأفهام القاصرة فيستولى الشك ويتعذر الرفع وكذلك من الجلي أن من قدر على الخلق فهو على الاعادة أقدر كما قال : (قل يحياها الذي أنشأها أول مرة) فهذا لا يسمعه أحد من العوام ذكي أو غبي الا ويأدر الى التصديق ويقول : نعم ليست الاعادة بأعسر من الابتداء بل هي أهون، ويمكن أن يشوش عليه بسؤال ربما يعسر عليه فهم جوابه والدليل المستوفى هو الذي يفيد التصديق بعد تمام الاسئلة وجوابها بحيث لا يبقى للسؤال مجال والتصديق يحصل قبل ذلك ٥

(الرابعة) التصديق بمجرد السماع ممن حسن فيه الاعتقاد بسبب كثرة ثناء الخلق عليه فإن من حسن اعتقاده في أبيه وأستاذه أو في رجل من الأفاضل المشهورين قد يخبره عن شيء كموت شخص أو قدوم غائب أو غيره فيسبق اليه اعتقاد جازم وتصديق بما أخبر عنه بحيث لا يبقى لغيره مجال في قلبه ومستنده حسن اعتقاده فيه فالنجرب بالصدق والورع والتقوى مثل الصديق رضى الله عنه اذا قال : قال رسول الله ﷺ : كذا فكم من مصدق به جز ما وقابل له قبولاً مطلقاً لا مستند لقوله الاحسن اعتقاده فيه ؟ فثله اذ القن العامى اعتقاداً وقال له : اعلم أن خالق العالم واحد وان عالم قادر وانه بعث محمداً ﷺ رسولاً بأدرا الى التصديق ولم يماز جهري ولا شك في قوله ، وكذلك اعتقاد الصبيان في آباءهم ومعلمهم فلا جرم يسمعون الاعتقادات ويصدقون بها ويستمرون عليها من غير حاجة الى دليل وحجة ٥

(الخامسة) التصديق به الذي يسبق اليه القلب عند سماع الشيء مع قرائن أحوال لا تفيد القطع عند المحقق ولكن يبقى في قلب العوام اعتقاد اجاز ما كما اذا سمع بالتواتر مرض رئيس البلد ثم ارتفع صراخ وعويل من داره ثم

يسمع من أحد غلبانه أنه قد مات اعتقد العamy جز ما أنه مات و بنى عليه تديره
ولا يخطر بباله أن الغلام بمقال ذلك عن ارجاف سمعه وأن الصراخ والعويل
لعله عن غشية أو شدة مرض أو سبب آخر لكن هذه خواطر بعيدة لا تخطر
للعوام فتطبع في قلوبهم الاعتقادات الجازمة ، وكم من أعرابي نظر الى أسارى
وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى حسن كلامه ولطف شمائله وأخلاقه
فآمن به وصدقه جز ما لم يخالجه ريب من غير أن يطالب بمعجزة يقيمها ويذكر
وجه دلائها؟

(السادسة) أن يسمع القول فيناسب طبعه وأخلاقه فيبادر الى التصديق
لمجرد موافقته لطبعه لا من حسن اعتقاد في قائله ولا من قرينة تشهد له لكن لمناسبة
ما في طباعه فالخريص على موت عدوه وقتله وعزله يصدق جميع ذلك بأدنى
ارجاف ويستمر على اعتقاده جاز ما ولو أخبر بذلك في حق صديقه أو بشيء
يخالف شهوته وهواه توقف فيه أو أباه كل الآباء ، وهذه أضعف التصديقات
وأدنى الدرجات لان ما قبله استند الى دليل ما وان كان ضعيفا من قرينة أو حسن
اعتقاد في المخبر أو نوع من ذلك وهي امارات يظنها العamy أدلة فتعمل في
حقه عمل الأدلة ، فاذا عرفت مراتب التصديق فاعلم أن مستند ايمان العوام هذه
الاسباب وأعلى الدرجات في حقه أدلة القرآن وما يجري مجراه مما يحرك القلب
الى التصديق ولا ينبغي أن يجاوز بالعamy الى ما وراء أدلة القرآن وما في معناه من
الجليات المسكنة للقلوب المستجرة لها الى الطمانينة والتصديق وما وراء
ذلك ليس على قدر طاقته ، وأكثر الناس آمنوا في الصبا وكان سبب تصديقهم مجرد
التقليد للآباء والمعلمين لحسن ظنهم بهم وكثرة ثنائهم على أنفسهم وثناء غيرهم
عليهم وتشديد النكير بين أيديهم على مخالفيتهم وحكايات أنواع النكال النازل
بمن لا يعتقد اعتقادهم وقولهم ان فلانا اليهودي في قبره مسخ كلبا وفلان الرافضي

اتقلب خنزيرا وحكايات منامات وأحوال من هذا الجنس تنغرس في نفوس الصبيان النفرة عنه والميل الى ضده حتى ينزع الشك بالسكينة عن قلبه ، فالتعلم في الصغر كالنقش في الحجر ثم يقع نشؤه عليه ولا يزال يؤثر كذلك في نفسه فاذا بلغ استمر على اعتقاده الجازم وتصديقه المحكم الذي لا يتخالجه فيه ريب ، ولذلك ترى أولاد النصارى والروافض والمجوس والمسلمين كلهم لا يبلغون الا على عقائد آبائهم واعتقاداتهم في الباطل والحق جازمة لو قطعوا الر باربا لما رجعوا عنها وهم قط لم يسمعو عليه دليلا لا حقيقيا ولا رسميا ، وكذا ترى العبيد والاماء يسبون من المشرك ولا يعرفون الاسلام فاذا وقعوا في أسر المسلمين وصحبوهم مدة ورأوا ميلهم الى الاسلام مالوا معهم واعتقدوا اعتقادهم وتخلقوا باخلاقهم كل ذلك لمجرد التقليد والتشبيه بالتابعين ، والطباع مجبولة على التشبيه لاسيما طباع الصبيان وأهل الشباب ، فهذا يعرف أن التصديق الجازم غير موقوف على البحث وتحرير الأدلة .

﴿ فصل ﴾ لعلك تقول : لأنكر حصول التصديق الجازم في قلوب العوام بهذه الأسباب ولكن ليس ذلك من المعرفة في شيء . وقد كلف الناس المعرفة الحقيقية دون اعتقاد هو من جنس الجهل الذي لا يتميز فيه الباطل عن الحق .

فالجواب أن هذا غلط من ذهب اليه بل سعادة الخلق في أن يعتقدا الشيء على ما هو عليه اعتقاد اجازما لتنتقش قلوبهم بالصورة الموافقة لحقيقة الحق حتى اذا ماتوا وانكشف لهم الغطاء فشاهدوا الأمور على ما اعتقدوها لم يفتضحوا ولم يحترقوا بنار الخزي والخجلة ولا بنار جهنم ثانيا وصورة الحق اذا انتقش بها قلبه فلا نظر الى السبب المفيد له أهو دليل حقيقى أو رسمى أو اقناعى أو هو قبول بحسن الاعتقاد في قائله أو قبول لمجرد التقليد من غير سبب ؟ فليس المطلوب الدليل المفيد بل الفائدة وهى حقيقة الحق على ما هى عليه فن اعتقد حقيقة الحق

في الله وفي صفاته . وكتبه . ورسله . واليوم الآخر على ما هو عليه فهو سعيد وان لم يكن ذلك بدليل محرر كلامي ، ولم يكاف الله عباده الا ذلك وذلك معلوم على القطع بجملة أخبار متواترة من رسول الله ﷺ في موارد الأعراب عليه وعرضه الايمان عليهم وقبولهم ذلك وانصرفهم الى رعاية الابل والمواشي من غير تكليفهم اياهم التفكير في المعجزة ووجه دلالة . والتفكير في حدوث العالم واثبات الصانع وفي أدلة الوجدانية ، وسائر الصفات بل الأكثر من اجلاف العرب لو كفوا ذلك لم يفهموه ولم يدركوه بعد طول المدة بل كان الواحد منهم يحلفه ويقول : والله آله أرسلك رسولا فيقول : والله الله أرسلني رسولا وكان يصدقه يمينه وينصرف ويقول الآخر اذا قدم عليه ونظر اليه : والله ما هذا وجه كذاب وأمثال ذلك مما لا يحصى بل كان يسلم في غزوة واحدة في عصره وعصر أصحابه آلاف لا يفهم الا كثرون منهم أدلة الكلام ومن كان يفهمه يحتاج الى أن يترك صناعته ويختلف الى معلم مدة مديدة ولم ينقل قط شيء من ذلك فلم علمنا ضروريان الله تعالى لم يكلف الخلق الا الايمان والتصديق الجازم بما قاله كيف ما حصل التصديق ، نعم لا ينكر أن للعارف درجة على المقلد ولكن المقلد في الحق مؤمن كما أن العارف مؤمن ، فان قلت : فمميز المقلدين نفسه وبين اليهودي المقلد ؟ قلنا : المقلد لا يعرف التقليد ولا يعرف أنه مقلد بل يعتقد في نفسه أنه محق عارف ولا يشك في معتقده ولا يحتاج مع نفسه الى التمييز لقطعه بان خصمه مبطل وهو محق ولعله أيضا يستظهر بقرائن وأدلة ظاهرة وان كانت غير قوية يرى نفسه مخصوصا بها ويميزا بسببها عن خصومه ، فان كان اليهودي يعتقد في نفسه مثل ذلك فلا يشوش ذلك على المحق اعتقاده كما أن العارف الناظر يزعم أنه يميز نفسه عن اليهودي بالدليل واليهودي المتكلم الناظر أيضا يزعم أنه يميز عنه بالدليل ودعواه

ذلك لا يشكك الناظر العارف وكذلك لا يشكك المقلد القاطع ويكفيه في الايمان أن لا يشكك في اعتقاده معارضة المبطل كلامه بكلامه فهل رأيت عاميا قاطعا غدا غم وحزن من حيث يعسر عليه الفرق بين تقليده وتقليد اليهودي؟ بل لا يخطر ذلك ببال العوام وان خطر ببالهم وشوفهوا به ضحكوا من قائله وقالوا : ما هذا الهذيان وكان به بين الحق والباطل مساواة حتى يحتاج الى الفرق فارق تبيينا أنه على الباطل وأنى على الحق وأنا متيقن لذلك غير شك فيه فكيف أطلب الفرق حيث يكون الفرق معلوما قطعاً من غير طلب ؟ فهذه حالة المقلدين الموقنين وهذا اشكال لا يقع لليهودى المبطل لقطعه مذهب مع نفسه فكيف يقع للمسلم المقلد الذى وافق اعتقاده ما هو الحق عند الله تعالى ؟ فظهر بهذا على القطع ان اعتقاداتهم جازمة وان الشرع لم يكلفهم الا ذلك هـ

فان قيل : فاذا فرضنا عاميا مجادلا لحواليه يس بقلده وليس بقلعه أدلة القرآن ولا الاقاويل الجليلة المعرفة السابقة (١) الى الافهام فاذا تصنع به ؟ قلنا : هذا مريض مال طبعه عن صحة الفطرة وسلامة الحلقة الاصلية فينظر في شمائله فان وجدنا اللجاج والجدل غالباً على طبعه لم نجادله وطهرنا وجه الارض منه ان كان يجاهدنا في أصل من أصول الايمان وان توسمنا فيه بالفراسة مخائل الرشد والقبول ان جاوزنا به من الكلام الظاهر الى توفيق في الأدلة عاجلناه بما قدرنا عليه من ذلك ودأبنا به بالجدال المر والبرهان الخلو ، وبالجمله فيجهد أن نجادله بالاحسن كما أمر الله تعالى ورخصتنا في القدر من المداواة لا تدل على فتح باب الكلام مع السكافة فان الأدوية تستعمل في حق المرضى وهم الاقلون وما يعالج به المريض بحكم الضرورة يجب أن يوقى عنه الصحيح . والفطرة الصحيحة الاصلية معدة لقبول الايمان دون المجادلة وتحرير حقائق الأدلة ، وليس الضرر في

استعمال الدواء مع الأصحاء بأقل من الضرر في إهمال المداواة مع المرضى فليوضع كل شيء موضعه كما أمر الله تعالى نبيه ﷺ حيث قال : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) فالمدعو بالحكمة إلى الحق قوم . وبالموعظة الحسنة قوم آخرون ، وبالمجادلة الحسنة قوم آخرون على ما فصلنا أقسامهم في كتاب القسطاس المستقيم فلا نطول بإعادته *

تمت الرسالة

تم بعون الله وحسن توفيقه طبع هذه الرسالة المباركة الموسومة - الجامع العوام عن علم الكلام - لخاتمة دهره ومحقق عصره الامام العلامة حجة الاسلام أبي حامد الغزالي وذلك في ١٣ جمادى الثانية سنة ١٣٥١ هـ في ادارة الطباعة المنيرية لصاحبها ومديرها (محمد منير الدمشقي) وفقه الله لما يحب ويرضى آمين

فهرس رسالة الجام العوام عن علم الكلام

- ٢ مقدمة الناشر وفيها بيان سبب نشر هذه الرسالة الميمونة
- ٤ خطبة المؤلف وفيها سبب تأليفه هذه الرسالة
- ٥ الباب الأول في شرح اعتقاد السلف والخلف في المتشابه وفيه أن مذهب السلف هو الحق الذي لا مرأ فيه عند أهل البصائر
- ٦ اعتقاد كافة السلف وجوب سبع وظائف وبيانها مفصلة
- ٦ الوظيفة الأولى التقديس وفيها بيان اليد والاصبع الواردين في السنة باحسن بيان وأوثقه
- ٧ مثال ذكر فيه الحديث ان الله خلق آدم على صورته، ورأيت ربي في أحسن صورة وبيان ذلك بأوضح بيان
- ٨ مثال آخر في مسألة نزول الله الوارد في الحديث إلى سماء الدنيا وشرحه بما يزيل كل شبهة تقوم في الذهن
- ٩ مثال آخر في البحث في لفظ الفوق ونحوه وشرحه شرحا وافيا للكل واهم
- ٩ الوظيفة الثانية الايمان والتصديق بأن هذه الألفاظ أريد بها معنى يليق بحلال الله وعظمته وهو بحث جليل جدا
- ١١ الوظيفة الثالثة الاعتراف بالعجز ووجوبه على من لم يمكن أن يقف على كنه هذه المعاني وحققتها
- ١٢ الوظيفة الرابعة واجب العوام السكوت عن السؤال لأنهم متعرضون لما لا يطيقون في هذه الأخبار والمسائل حمله
- ١٣ الوظيفة الخامسة وجوب الامساك عن التصرف في الألفاظ الواردة في هذه الأخبار من ستة أوجه

١٣ الوجه الأول التفسير وهو تبديل اللفظ بلغة أخرى يقوم مقامها في العربية وهو بحث نفيس

١٤ الثاني بيان الاصبع واستعمالاته في اللغة العربية وبيان الفرق فيه بين اللغة الفارسية والعربية

١٤ الثالث وفيه بحث لفظ العين من هذه الجهة أيضا

١٥ التأويل والبحث فيه للعامي والعارف وهو بحث جليل تحت عنوان التصريف الثاني

٢٤ التصريف الثالث وفيه البحث في تأويل استوى على العرش وهل يجوز أو يمنع من ذلك

٢٤ التصريف الرابع وفيه البحث في لفظ اليد من هذه الجهة التي في التصريف الثالث

٢٤ التصريف وذكر فيه أن بعضهم صنف كتابا ورسم في كل عضو بابا فقال مثلا باب في إثبات الرأس للباري ونحو ذلك والتشنيع عليه وعلى أمثاله

٢٥ التصريف السادس التفريق بين المجتمعات ذكر فيه أنه يجب فهم الآية بجمعة بدون تفريق بعضها وقطعه عن باقي أجزائها

٢٦ الوظيفة السادسة في وجوب كف الباطن عن التفكير في هذه الأمور وهو بحث نافع جدا

٣١ الوظيفة السابعة الواجب على العاقل التسليم لأهل المعرفة

٣٣ الباب الثاني في إقامة البرهان الكلي على أن الحق مذهب السلف وعليه برهانان عقلي وسمعي أما العقلي فكلّي وتفصيلي أما الكلي فينكشف

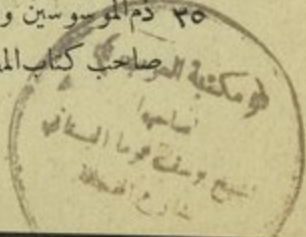
بأصول أربعة ساقها المصنف رحمه الله مفصلة وهو بحث مفيد ينبغي مراجعته ٣٣ الأصل الأول ٣٣ الأصل الثاني ٣٤ الأصل الثالث ٣٤ الأصل الرابع

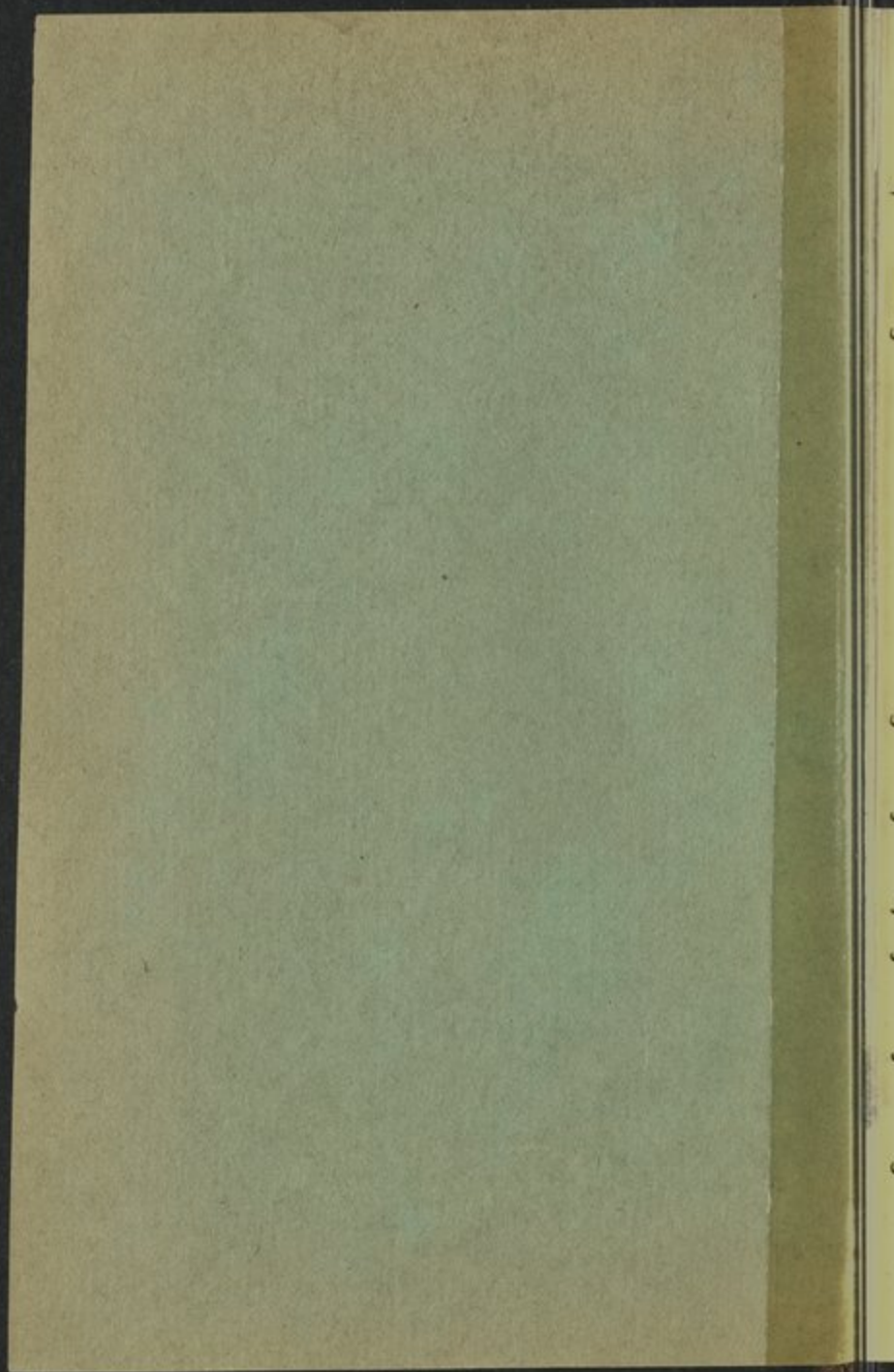
- ٣٥ البرهان الثاني التفصيلي في اثبات أن الحق مذهب السلف بأمر عقلي
- ٣٦ البرهان السمعي على أن الحق مذهب السلف وفيه أن ماعداه بدعة وهي
مذمومة وضلالة وهو بحث جليل
- ٣٧ إيراد على هذا البرهان المتقدم والاجابة عنه
- ٣٨ الباب الثالث في فصول متفرقة وأبواب نافعة من هذا الفن وهو بحث قيم
- ٤٠ جواب إيراد وأمثلة ضربها المصنف في الجواب
- ٤٠ مثال أول ٤١ مثال ثاني ٤١ مثال ثالث ٤٢ مثال رابع
- ٤٢ مثال خامس
- ٤٧ فصل لعلك تقول الكف عن السؤال والامسك عن الجواب من أين يغني
وقد شاع في البلاد هذه الاختلافات وظهرت التعصبات فكيف الجواب
إذا سئل عن هذه المسائل وفيه الاجابة القيمة عن هذه الشبه
- ٤٩ فصل في إيراد أن الايمان قديم والجواب عنه وبيان أن لكل شيء في
الوجود أربع مراتب وذكرها مفصلة وضرب المثل لها بما يكشف الغطاء
- ٥٢ فصل في أن العامي إذا منع من البحث والنظر لم يعرف الدليل فيترتب على
ذلك أمور لا تنبغي والجواب عن ذلك
- ٥٣ التصديق الجازم يحصل على ست مراتب وبيانها مفصلة
- ٥٦ فصل في اشكال وأرد على أن حصول التصديق الجازم في قلوب العوام
ليس من المعرفة في شيء وجواب ذلك

بعض أسماء الكتّاب المطبوعة في إدارة الطباعة المنيرية

- ١ عمدة القارى شرح صحيح البخارى للعيني جزء ٢٥
- ٢ هداية السارى مقدمة صحيح البخارى للعسقلانى ٢
- ٣ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام املاء العلامة تقى الدين بن دقيق العيد وعليه تعليقات واسعة مفيدة بقلم صاحب إدارة الطباعة المنيرية جزء ٤
- ٤ شرح الأربعين النووية للحافظ تقى الدين بن دقيق العيد
- ٥ شرح كتاب الأيمان من صحيح البخارى للامام العلامة محيى الدين النووى
- ٦ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للامام الشوكانى جزء ٩ وهو مطبوع على ورق جيد وحروف نفية وعليه تعليقات نفيسة
- ٧ الترغيب والترهيب من الحديث للحافظ المنذرى ومعه الترغيب والترهيب من القرآن الحكيم لصاحب إدارة الطباعة المنيرية محمد منير الدمشقى وهو مطبوع على ورق صقيل وحروف حديثة ومرقم الأحاديث جزء ٤ وعليه تعليقات نفيسة ومعه مقدمة بين فيها الأغلاط الواقعة في النسخة الأخرى المطبوعة بمصر
- ٨ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغى فى روايته وحمله لحافظ المغرب الامام أبى عمر بن عبد البر الأندلسى جزء ٢
- ٩ الروض الباسم في الذب عن سنة أبى القاسم للامام المجتهد محمد بن ابراهيم الوزير الثمانى جزء ٢
- ١٠ الاعتبار فى النسخ والمنسوخ من الآثار للامام الحافظ أبى بكر الحازمى
- ١١ صحيح البخارى مشكلا بالشكل الكامل طبع على ورق ممتاز جدا ورقمته أحاديثه وفصل كل حديث عن أخيه وقبول على عدة نسخ فجاء فيه زيادات كثيرة ونبه على ذلك وفمرت الكلمات اللغوية الواقعة فيه فبرز على هيئة يسر بها الناظر والقارى فيه وجعل ثمنه زهيدا جدا حسب ما كسى من العناية

- التي لا توجد عند عوام باعة الكتب جزء ٩
- ١٢ مختصر شعب الايمان مع تعليقات واسعة عليه بقلم صاحب الادارة وهو تحت الطبع ان شاء الله تعالى
- ١٣ مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للعلامة السيوطي
- ١٤ سبل السلام شرح بلوغ المرام للامير الصنعاني جزء ٤ طبع على ورق جيد وحروف نقية وتصحيح ممتاز
- ١٥ تذكرة الموضوعات للعلامة الفتني
- ١٦ تفسير روح المعاني للعلامة الألوسي جزء ٣٠
- ١٧ تفسير سورة النور للامام ابن تيمية
- ١٨ تفسير سورة المعوذتين لابن قيم الجوزية
- ١٩ تفسير جزء تبارك للألوسي
- ٢٠ تفسير جزء عم للألوسي
- ٢١ ارشاد الراغبين في الكشف عن آي القرآن المبين لمحمد منير الدمشقي وهو وضع غريب في باب سهل على طلابه
- ٢٢ كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد للامام محمد بن عبد الوهاب النجدي وعليه تعليقات مفيدة لصاحب ادارة الطباعة المنيرية
- ٢٣ الأصول الثلاث ومنها شروط الصلاة وواجباتها وأركانها والقواعد الأربعة لشيخ الاسلام محمد بن عبد الوهاب وعليها تعليقات نفيسة لصاحب الادارة ومشكلة بالشكل الكامل
- ٢٤ تجريد التوحيد المفيد للامام المقرئ مؤرخ مصر وعليه تعليقات يحتاج اليها المطالع بقلم محمد منير الدمشقي
- ٢٥ ذم الموسوسين والتحذير من الوسوسة للامام العلامة ابن قدامة المقدسي
- ٢٦ كتاب المغني في فقه الحنابلة





تطلب هذه الكتب وغيرها من

إدارة الطباعة المنيرية

غذاء الالباب شرح منظومة الآداب للسفاري جزء ٢

لسان العرب الجزء الاول

الاصول الثلاث في بيان الاسلام والايمان والاحسان

كشف الشبهات في التوحيد لابن عبد الوهاب

كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد «

كشف الشبهات شرح حديث الحلال بين والحرام بين للشوكا

مقدمة ابن خلدون

تاريخ الخلفاء امراء المؤمنين للسيوطي

مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة

الخشوع في الصلاة لابن رجب الحافظ

شرح الفقه الاكبر لابي حنيفة

الرسالة القشيرية في التصوف

فضل علم السلف على الخلف

موضوعات الكبرى لملا علي القاري في الحديث

مفردات غريب القرآن للراغب

الباعث على انكار البدع والحوادث لابي شامة

تفسير سورة العصر للشيخ محمد عبده

« « « الفاتحة « « «

تفسير المعوذتين لابن قيم الجوزية

